بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٧٩ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٢ المحرم ١٤٣٨ هـ - ٢٣ أيلول ٢٠١٧ م

التعديل والتمديد!!

الدولة اللبنانية تعاني تناقضاً واضحاً في أداء كبار المسؤولين فيها. الرئيس ميشال عون سافر الى الولايات المتحدة يوم الأحد الماضي ليلقي كلمة لبنان في حفل افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك يوم الخميس. والرئيس الحريري سافر الى موسكو وعاد منها ليترأس جلسات مجلس الوزراء أيام السبت والأحد. أما مجلس النواب فهو يشهد جلسات صباحية ومسائية، ويستعجل رئيسه إجراء الانتخابات النيابية من أيلول ٢٠١٨ الى ما قبل نهاية العام ٢٠١٧، مما يستدعي تعديلاً يقره المجلس النيابي، أو إلغاء نظام البطاقة الممغنطة التي تكلف الخزينة اللبنانية مائة وثلاثين مليون دولار، وفي رواية مائة وثمانين مليوناً. يضاف إلى ذلك تعديل في ولاية المجلس النيابي من أيار ٢٠١٨ الى كانون الأول ٢٠١٧، ماذا لو لم يتم انجاز البطاقات الممغنطة، أو لم يتمّ تعميمها على كل أبناء الشعب اللبناني، المقيمين وربما المغتربين كما يريد وزير الخارجية جبران باسيل؟! هل يمدّد المجلس النيابي لنفسه ولاية رابعة.. أم يكون ذلك مطعوناً فيه من المجلس نفسه أو من المجلس الدستوري!! نسأل الله أن يلهم قياداتنا السياسية السداد والرشاد.

اقتراح الرئيس بري الانتخابي
مناورة سياسية أم دعوة لتثبيت الانتخابات؟

في ظل تنامي الشعور بالاستهداف لدى الساحة الإسلامية
كيف تتلمس طريقها للخلاص؟

حركتا «فتح» و«حماس» تلتزمان بالمصالحة وعودة حكومة الوفاق
في اللحظات الأخيرة قبل اتفاق «فتح» و«حماس» بالقاهرة؟

هل يثبّت «أستانة ٦» تقسيم سوريا بعد جولة المفاوضات
غارات تحصد أرواح المزيد من المدنيّين في دير الزور

الروهينغا.. بين مظالم الداخل ومصالح القوى الإقليميّة
إعصار ايرما وأعاصير أمريكا في بلادنا

شورتر: الانتخابات النيابية محطة مهمة

قال السفير البريطاني لدى لبنان هيوغو شورتر بعد لقائه رئيس الحكومة سعد الحريري، إن «البحث تركز خلال اللقاء على كيفية تعزيز الشراكة بين المملكة المتحدة ولبنان. كما هنأته بعملية فجر الجرود التي حققها الجيش اللبناني، وقدمت تعازي الحارة بالجنود الذين قدموا أرواحهم أثناء العملية، فضلاً عن الجنود الذين اختطفوا عام ٢٠١٤».

وأشار شورتر الى أنه نوه بـ«العمل الرائع الذي قامت به الأجهزة الأمنية اللبنانية للحفاظ على أمن لبنان». وقال: «نحن نبحث في الأمور الأمنية باستمرار مع نظرائنا اللبنانيين وسنستمر في القيام بذلك».

وإذ رحب بـ«التحضيرات القائمة للانتخابات النيابية المقبلة، وخصوصاً تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات»، اعتبر أن «إجراء الانتخابات النيابية سيمثل محطة مهمة لإعادة تأكيد نظام لبنان الديموقراطي».

قاسم: ليس هناك ما يمنع تحقيق الانتخابات

شدد نائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم على أن «موقف حزب الله هو مع كل الاجراءات المسهّلة للانتخابات النيابية»، مشيراً إلى أن «الظروف الحالية لا تشوبها أي شائبة تمنع من تحقيق الانتخابات التي هي بمثابة مفصل مهمّ في تاريخ لبنان».

وقال قاسم إن «حزب الله واجه عدوّين، إسرائيل في ٢٠٠٦ والتكفيريين في ٢٠١١»، مشيراً الى أن «إسرائيل هي من أنتج التكفيريين وجعلتهم يدها في المنطقة وذلك للسير في مشروعها التوسّعي ولتدمير المنطقة».

وأكّد قاسم أنه «على رغم ذلك استطاع حزب الله تحقيق انتصارين استراتيجيين على العدوانين يؤسسان لمستقبل لبنان وللمنطقة، لأن هذه الانتصارات هي ليست انتصاراً لمعركة، بل مشروع المقاومة انتصر في مقابل هزيمة المشروع الإسرائيلي».

«أمن الدولة» ساهمت في توقيف إرهابيين

كشف المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا أن «مديرية أمن الدولة لعبت دوراً بتوقيف أربعة إرهابيين كشفت اعترافاتهم شبكة المطلوب المصري فادي إبراهيم أحمد علي أحمد الملقب بـ«أبو خطاب» المتواري في مخيم عين الحلوة»، والذي أعلنت مخابرات الجيش أنه الرأس المدبّر لخلية إرهابية تنتمي إلى تنظيم «داعش».

ولفت في لقاء إعلامي إلى أنه «سجل منذ توليه المديرية ٦٥ حالة توقيف إرهابيين من جبهة النصرة وتنظيم داعش وشبكات إرهابية أخرى».

وعن المعلومات التي نشرتها السفارات عن الأمن في لبنان، قال: «نحن بتعاون دائم مع السفارات والمعلومات التي نشرتها موجودة لدينا».

وأشار صليبا إلى أن «المجموعات الإرهابية في لبنان لا تزال حاضرة بيننا وناشطة»، محذراً من «الخلايا النائمة وهي ما تسمى الخلية الفردية المكتفية ذاتياً».

جنبلاط: ثغرات تشوب الدوزنة الجديدة مع الحريري

قال رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط في سلسلة تغريدات عبر «تويتر» أمس: «أعترف بأن الدوزنة الجديدة مع الحريري تشوبها ثغرات موضوعية حول بعض الملفات تأخذ لاحقاً بعداً ذاتياً نحن بغنى عنه».

وأضاف: «لكن مع المفارقات في دوزنة الملفات الحساسة مثل الكهرباء والبطاقات الممغنطة بالتراضي، فإننا لن نقبل بعودة العلاقات اللبنانية– السورية إلى سابق عهدها من الوصاية، ولن نقبل إلا بدوزنة دقيقة ومدروسة، مدركين الواقع بأن النظام حسّن مواقعه، وهذا شأنه. لكن لا بد من موقف موحد من العهد والوزارة في إرساء دوزنة مدروسة من الند إلى الند منعاً للانبطاحية المعهودة». وتابع قائلاً: «في هذا الظرف الدقيق، وبالمناسبة، وبكل هدوء بعيداً من المزايدات، هذا هو الحد الأدنى المطلوب احتراماً لشهداء مسيرة ١٤ آذار».

جعجع: لاعتماد الهوية للانتخابات

أكد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع أن «القوات جاهزة لخوض الانتخابات في أي وقت تستطيع وزارة الداخلية تنظيمها»، مشيراً إلى أن «موقفنا الرافض لمناقصة البطاقات البيومترية بالتراضي في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء يندرج في سياق تمسك القوات بالشفافية والإجراءات القانونية والآليات المؤسساتية تبعاً لإدارة المناقصات في كل مناقصة وتلزيم».

ورأى في بيان أن «شريحة كبرى من الناس لديها شكوك في إمكان إنجاز البطاقات البيومترية قبل الانتخابات في أيار، وإزاء هذا الغموض وتلك الشكوك من الأفضل تحضيرها لانتخابات عام ٢٠٢٢ واعتماد بطاقة الهوية الحالية في الانتخابات المقبلة على غرار الانتخابات السابقة، وذلك لكي لا تبقى انتخابات أيار ٢٠١٨ تحت رحمة إنهاء أو عدم إنهاء البيومترية، ولكي لا يأخذ البعض من عدم التمكن من إنجازها حجة جديدة لتمديد جديد للمجلس».

الاحتلال: إسقاط طائرة أطلقها «حزب الله»

أعلن ناطق باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، أن قواته اعترضت طائرة من دون طيار اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي فوق الجولان السوري المحتل بصاروخ من نوع «باتريوت». ونقلت «وكالة الصحافة الفرنسية» عنه «ان إسرائيل اعترضت طائرة من دون طيار من انتاج إيراني أطلقها «حزب الله»، من مطار عسكري في دمشق».

وأضاف أن الطائرة «أقلعت قبل ٥٠ دقيقة من مطار عسكري في دمشق بهدف الاستطلاع لـ«حزب الله» وخرقت المناطق الحدودية منزوعة السلاح في هضبة الجولان». وتابع: «تم استدعاء مقاتلات، لكنه تقرر اعتراضها بصاروخ من نوع «باتريوت»، وقد أصاب الطائرة وأسقطها». وتابع: «بحسب تقديرنا، فقد سقطت الطائرة في منطقة الحميدية في القنيطرة. وهذه ليست المرة الأولى لمثل هذه المحاولات».

مجدلاني: تسريع الانتخابات لا يؤمّن الإصلاحات

دعا عضو كتلة «المستقبل» النائب عاطف مجدلاني الى «انتظار المهل القانونية»، لافتاً الى أن «تسريع إجراء الانتخابات النيابية لا يُمكن أن يؤمّن الاصلاحات التي يتم العمل عليها». وقال في حديث الى إذاعة «صوت لبنان ٩٣،٣»: «في البداية يجب معرفة مدى تأقلم القوى السياسية مع القانون الانتخابي الجديد، وهل الاصلاحات التي يتضمنها يُمكن أن تُطبق في غضون ثلاثة أشهر؟». وأشار الى أن «كتلة تيار المستقبل، ستدرس اقتراح الرئيس نبيه بري خلال اجتماعها الأسبوعي، على أن يصدر الموقف الرسمي عنها».

«هيئة لجان الأهل»: لفتح الملف المالي للمدارس

أكدت «هيئة تنسيق لجان الأهل في المدارس الخاصة وحملة منع رفع الأقساط في المدارس الكاثوليكية ولجان الأهل البديلة» في بيان «أن الزيادات على الأقساط لا علاقة لها بالسلسلة والقانون ٤٦، إلا جزئياً، وإلا ما ارتفعت الأقساط بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦ ما نسبته ٢٠٠ في المئة، بينما رواتب المعلمين لم تتجاوز الزيادة عليها ٨٥ في المئة مع السلسلة، والأهل لا يستطيعون تحمّل زيادات على الأقساط، لكن تحميل المعلمين المسؤولية لتفادي فتح الملف المالي للمدارس أمر غير مقبول».

ورأت «ان تطبيق القانون ٥١٥ والتشدد في مراقبة الموازنات سيخفض الأقساط بنسبة ٣٠ الى ٥٠ في المئة في أغلب المدارس، وبعد تطبيق السلسلة بناء على دراسات سبق أن قدمناها للوزارة والتي تبين حجم الأرباح غير المشروعة التي تجنيها العديد من المدارس». واعتبرت «أن التهجم على قرار الجمعيات العمومية للمعلمين هو لتحويل النزاع الذي تقوده المدارس مع الأهل الى نزاع بين الأهل والمعلمين».

وجهة نظر

خريف الانتخابات أم ربيعها؟

بقلم: أيمن حجازي

كانت الانتخابات النيابية التي أجريت في ربيع عام ١٩٧٢ آخر انتخابات حصلت قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، ما أدى الى تمديد دائم لذاك المجلس النيابي أطال في عمره حتى بلغ العشرين من السنين. فلا يستغربن أحد من اللبنانيين عيش المجلس النيابي الحالي الذي انتخب في ربيع عام ٢٠٠٩ تسعاً من السنين يكتملن في ربيع العام القادم. ولا مبرر للتململ الذي يبديه البعض أو الاعتراض على احتمال تطيير الانتخابات النيابية القادمة وتأجيلها بفعل إعصار من أعاصير السياسة الملتهبة في لبنان والمنطقة.

وقد ولد الخوف على مصير الانتخابات النيابية القادمة إثر تمرير طروحات من بعض القوى السياسية الكبرى في لبنان بإمكانية حصول تعديل ما في القانون الانتخابي الجديد، حيث يعلم الجميع أن أي تعديل يمكن أن يخضع له القانون الانتخابي الوليد قد يجر وراءه تعديلات متشعبة، ما يفتح أبواباً واسعة لنفاذ الوقت (كما هي العادة) المحدد للتحضير للانتخابات النيابية القادمة. ومن ثم بدأ الحديث عن البطاقة الممغنطة وبطاقة الهوية البيومترية، حيث رُجّحت كفة بطاقة الهوية البيومترية على البطاقة الانتخابية الممغنطة، ما أثار نوعين من ردود الفعل على هذا الترجيح الميمون. أول نوع من ردود الأفعال صدر عن جهات تقنية خبيرة تعتقد أن عملية استبدال بطاقة بيومترية ببطاقة الهوية الحالية عملية تحتاج الى أكثر من الوقت الباقي الذي يفصلنا عن الموعد المفترض للانتخابات النيابية في أيار المقبل. أما النوع الآخر من ردود الفعل فقد كان سياسياً بامتياز حيث شرع رئيس المجلس النيابي نبيه بري من خلال «كتلة التنمية والتحرير» التي يرأسها في الدعوة إلى تقديم الانتخابات النيابية الى ما قبل نهاية السنة الحالية، ضارباً عرض الحائط بكل المهل القانونية المفترضة وبالوقت المطلوب لإعداد بطاقة الهوية البيومترية وتوزيعها على الجماهير الناخبة. وجاءت خطوة الرئيس نبيه بري المشار إليها في سياق سياسي ظاهره الهدوء وباطنه الاحتدام، خصوصاً بين الرئيسين ميشال عون ونبيه بري، ما ولد ردود فعل مختلفة كان أكثرها وضوحاً من رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل، الذي تولى من بلاد الاغتراب الرد على اقتراح الرئيس بري بتقديم موعد الانتخابات النيابية، واصفاً هذا الاقتراح وكأنه رد مباشر على الجوانب الاصلاحية المميزة التي احتواها القانون الانتخابي الجديد. أما تيار المستقبل ورئيس الحكومة سعد الدين الحريري فلم ينجوا من لسعات الرئيس نبيه بري السياسية وذلك عندما اعتبر أن موافقته على التمديد للمجلس النيابي الحالي حصل بعد أن قصده الحريري طالباً منه التمديد بسبب الأوضاع الأمنية المتفجرة آنذاك في مدينة طرابلس... وكأن الرئيس بري يلقي بمسؤولية التمديد للمجلس النيابي الحالي على عاتق الرئيس الحريري.

اذاً، احتدمت في الميدان السياسي وتطاير الشرر وتظهرت مجدداً خطوط التماس بين الرئاسات الثلاث وما زال «حزب الله» على صمته المعتاد في مثل هكذا مناسبات، وما زالت السفارات الكبرى في البلد الحبيب تتابع التطورات وتفعل وتتدخل فيها ساعة تشاء، وما زالت القوى السياسية اللبنانية ولجان القيد المفترضة والخبراء الانتخابيون والمراقبون والساسة والقادة وعلية القوم يحاولون فهم بنود القانون الانتخابي الوليد الأعجوبة وتفاصيله ولا يجدون الى ذلك سبيلا... ومع كل يوم وساعة ودقيقة يكبر السؤال الآتي: هل تجرى الانتخابات النيابية في موعدها المفترض أم أن هذا الموضوع سيكون عرضة للتلاعب من جديد؟ اللهم احفظ ديمقراطيتنا المميزة وأجرنا من قساطل التمديد وأنابيبه. آمين.■

النائب الحوت: العفو العام ينبغي أن يبقى على الطاولة

أوضح النائب الدكتور عماد الحوت، عقب لقائه مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان في دار الفتوى، أنه «لا شك انها كانت فرصة للاستنارة بتوجيهات سماحته، ومناقشة مختلف القضايا على الساحة اللبنانية، وكانت مناسبة لتأكيد الثقة والشكر لمختلف الأجهزة الأمنية التي تساهم بفعالية بتأمين الأمن والاستقرار للمواطن اللبناني، مع التأكيد المتكرر والدائم بأن الإجراءات الأمنية ينبغي أن تبقى في إطار ما يؤمن العدالة ويؤمن حقوق المواطنين والناس الموقوفين».

اضاف: «كانت فرصة أيضاً لتناول بعض الملفات، لاسيما ملف «أحداث عبرا» وضرورة الاقتصاص ممن استهدف الجيش اللبناني، لكن هذا الأمر كذلك كان تأكيداً لأن هناك طرفاً ثالثاً أوقع بين الجيش وبعض أهل صيدا، يفترض أن يكشف النقاب عن هذا الملف، ويفترض ان

الإخبار الذي قدم للمحكمة العسكرية أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذا الاطار تحقيقاً للعدالة ومعرفة للحقيقة».

ورداً على سؤال عن العفو العام عن السجناء، أوضح الحوت أنه «خفت الكلام قليلاً عن العفو العام، لكن المفتي دريان يؤكد ان هذا الموضوع ينبغي ان يبقى على الطاولة وان نعيد تحريكه من جديد».

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.
الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

الإرهاب في العالم سببه الجوع والفقر أم الظلم والقمع؟!

باتت أيام العشر الأواخر من شهر أيلول من كل عام موسماً عالمياً يلتقي فيه رؤساء دول العالم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك لطرح شؤون دولهم وشعوبهم ودول العالم. وكان طبيعياً أن تأتي كلمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في طليعة كلمات الرؤساء، وأن تستمر أربعين دقيقة، وأن يتحدث فيها عن المكانة العالمية العالية التي تتمتع بها دولة (الولايات المتحدة الأميركية)، سواء في القوة العسكرية أو الاقتصادية أو في أسواق المال، وتعهد بأن يبقي على شعار «أميركا أولاً»، طالما أنه رئيس للولايات المتحدة الأميركية. ثم عرّج على الإرهاب، ووجه أصابع الاتهام الى محورين أساسيّين على أنهما سبب كل المصائب التي تحلّ بالعالم: كوريا الشمالية وإيران. وركز على الأولى التي «تهدد العالم كله، وهذا ما لا نقبله. لدينا صبر لكن لن نتردد في حال تعرّضنا للخطر بتدمير كوريا الشمالية بالكامل في حال كان ذلك ضرورياً، وآن الأوان لكوريا الشمالية أن تدرك أن إزالة سلاحها النووي هو الحل الوحيد المقبول»، واعتبر ترامب «أن العالم لا يواجه هذا الخطر فقط من كوريا الشمالية، بل أيضاً من النظام الإيراني الذي وصفه بالديكتاتورية الفاسدة التي تدّعي زوراً أنها ديمقراطية، وقد تحولت الى دولة مارقة تستخدم العنف وسفك الدماء والفوضى، وأكثر ضحايا حكومة إيران شعبها الإيراني، وتستغل مواردها المالية من أجل تمويل تنظيمات مثل حزب الله وديكتاتورية بشار الأسد وفي اليمن. ثم عرّج ترامب على الملف السوري، وتحدث عن اجرام النظام واستخدامه السلاح الكيميائي الذي «هزّ ضمير كل شريف..».

لم يتوقف ترامب عند أقدم وأكبر أزمة إرهابية وهي القضية الفلسطينية، التي ما زال شعبها يعاني التشريد واللجوء منذ أواسط القرن الماضي، وما زال يعاني إرهاب وظلم القوى الصهيونية الباغية، التي تنادت من كل أقطار العالم لتستوطن أرض فلسطين، وهي تبذل كل جهد ممكن من أجل ازالة كل ما يربط الشعب الفلسطيني بأرضه، بما في ذلك المساجد والمقابر والكنائس. لم يشر ترامب بكلمة واحدة الى محنة الشعب الفلسطيني ولا الى الإرهاب الذي يمارسه الكيان الصهيوني بحق هذا الشعب، وبعد ذلك يتحدث ترامب عن الحرية والعدالة ومواجهة الإرهاب. وكان لافتاً وقوف الرئيس الإسرائيلي نتن ياهو وهو يصفق للرئيس ترامب، ربما لأنه لم يتوقع الحديث عن أزمات العالم وقضايا الإرهاب دون التوقف عند القضية الفلسطينية.

تحدث أمير دولة قطر الشيخ تميم آل ثاني في الجلسة الافتتاحية، لكنه رغم تعرّض بلده لحملة حصار بري وبحري وجوي، توقف عند القضايا العربية والإسلامية والعالمية، وطالب الدول الكبرى ودول الجوار بالعودة الى الحوار، وبوقف الحصار، واحترام حقوق الشعوب بأن تتولى إدارة شؤونها، وأن تتوقف الدول الأربع عن فرض مفاهيم مختلقة على دولة قطر دون دليل ولا مبرر، وأبرز ما يجري فرضه هو أن قطر تمارس الإرهاب وتدعم المنظمات الإرهابية في المنطقة وفي العالم.

أما الطيب رجب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، فقد تضمنت كلمته جولة واسعة حول العالم، تحدّث فيها عن الأزمة الخليجية، وناشد المملكة العربية السعودية ان تبادر الى التدخل لايجاد تسوية للأزمة الخليجية، وأن تركيا تستوعب ما يزيد على ثلاثة مليارات نازح سوري، دون أن يقدم لها المجتمع الدولي سوى أقل من مليار دولار. في حين أن الاتحاد الأوروبي وعد بمساعدة تركيا بستة مليارات يورو، وأن تركيا قدمت للنازحين ما يزيد عن ستة ملايين دولار. ولم يغفل أردوغان التوقف عند قضية القدس والحفاظ على هوية الحرم القدسي داعياً إسرائيل الى وقف المستوطنات والمبادرة الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية. وفي ملف مسلمي الروهينغا (ميانمار) ذكر الرئيس التركي ان ما يقع في إقليم أراكان يشبه التطهير العرقي، وأن تركيا أرسلت وفوداً وقدمت مساعدات للنازحين الى بنغلادش.

وفي الكلمة الافتتاحية التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس، أعطى انطباعاً متشائماً وسوداوياً عن أوضاع العالم هذه الأيام، وقال إن هناك سبعة تهديدات تواجه العالم، وكان أكبرها «الإرهاب»، وأن أبرز أسباب الفقر والجوع، متغافلاً عن أن أبرز مسببات الإرهاب هي الظلم والقهر وليس الجوع والفقر. فقد شهدت مناطق واسعة من العالم نقصاً في المواد الغذائية والعائدات المالية، لكن ذلك لم يولّد إرهاباً. ولعل العالم ما زال يذكر أكبر منظمتين إرهابيتين نشأتا في القارة الأوروبية وليس في بنغلاديش أو انغولا، الأولى هي الجيش الأحمر الذي نشأ في أطراف الاتحاد السوفياتي، في القوقاز والشيشان وعدد من المناطق التي كانت تعاني الاضطهاد السياسي والحرمان الاقتصادي في الامبراطورية الروسية. وقد تلاشى هذا الكيان بعد تفسخ الاتحاد السوفياتي في طرفيه الآسيوي والأوروبي. أما المنظمة الإرهابية الأخرى فهي «بادر ماينهوف» التي نشأت على أنقاض ألمانيا الشرقية، ثم تلاشت واندثرت بعد توحد ألمانيا الشرقية مع الغربية في دولة واحدة.

أما في عالمنا العربي، فالعالم كله يعرف أن مؤسس تنظيم «القاعدة» هو أسامة بن لادن، وهو من أسرة يمنيّة عريقة نزحت الى السعودية، وما زالت من أبرز العائلات الغنية التي تدير مؤسسات وشركات ضخمة في المملكة العربية السعودية وخارجها. اختصاراً، أقول ان القهر والحرمان أبرز أسباب الإرهاب. وليس عبثاً اتهام فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤخراً حركة حماس، بأنها إرهابية.. أولاً لأنها تحمل قضية شعب مقهور ومظلوم، وثانياً لأن قضية هذا الشعب لم تحظ برعاية ولا عناية العالم من حولها.■

اقتراح الرئيس بري الانتخابي.. مناورة سياسية أم دعوة لتثبيت الانتخابات؟

خرقت دعوة الرئيس نبيه بري الى إجراء انتخابات نيابية مبكرة قبل نهاية السنة الجارية، وذلك عبر اقتراح قانون بتقصير ولاية مجلس النواب الى نهاية العام الجاري، حالة الرتابة التي تصبغ الساحة السياسية الغارقة في الخلافات حول مناقصة الكهرباء والبطاقة الانتخابية الممغنطة، وحول التسجيل المسبق للناخبين من أجل الاقتراع في أماكن سكنهم، وهو ما ترك تساؤلات كثيرة عن إمكانيّة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في شهر أيار من عام ٢٠١٨.

وإذا كان الرئيس بري قد أراد توجيه صدمة ايجابية من أجل تحريك ملف الانتخابات النيابية عبر دعوته لإجراء انتخابات قبل نهاية السنة الجارية، فإن باقي القوى السياسية، ولا سيما التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، توجست من هذه الدعوة، خصوصاً انها أتت في خضم الجدل الدائر بين اللجنة الوزارية المكلفة البحث بالقانون الانتخابي حول موضوع التسجيل المسبق للناخبين.

فهل دعوة الرئيس بري لإجراء الانتخابات النيابية قبل نهاية السنة الجارية هي للتعجيل بحسم ملف التسجيل المسبق للناخبين، أم ان الرئيس بري أدرك أن هناك نيّة لتأجيل الانتخابات، وتمديد ولاية المجلس مرة رابعة، فأرسل رسالة متعددة الأوجه لمختلف الأطراف السياسية؟

الرئيس نبيه بري بعد اجتماع «كتلة التنمية والتحرير» الذي تعمد بعده الاعلان شخصياً لنتائج الاجتماع، خصوصاً لناحية الدعوة الى اجراء الانتخابات النيابية قبل نهاية السنة الجارية، قال عن السبب الذي دعاه إلى ذلك انه «من الجانب التقني سيكون هناك صعوبة كبيرة جداً في استصدار مليون بطاقة (ممغنطة) شهرياً قبل موعد اجراء الانتخابات في أيار»، وأضاف: «أنا كل ما يهمني ألا يضعوني أمام أمر واقع في نيسان مثلاً في حال تعذر إصدار البطاقات، وإن ذلك سيكون أمراً سيئاً جداً للعهد والحكومة».

ويبدو من كلام الرئيس بري أن هناك خوفاً حقيقياً على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في شهر أيار ٢٠١٨، وأن البطاقة الممغنطة ستكون إحدى الذرائع لهذا «التأجيل التقني»، ولذلك فإن دعوته انما هي لوضع الأمور في نصابها الصحيح حتى لا يكون ذلك «أمراً سيئاً جداً للعهد والحكومة» كما قال.

لكن يتحدث البعض عن أسباب أخرى كشفت عنها النقاشات الجارية في اللجنة الوزارية المكلفة البحث في تطبيق قانون الانتخابات، وهي رغبة بعض القوى السياسية في إدخال تعديلات على قانون الانتخاب في ما يتعلق بحق المقترع بصوتين تفضيليين بدل صوت واحد كما هو مقرر في قانون الانتخاب، وكذلك يجعل الصوت التفضيلي على مستوى الدائرة وليس على مستوى القضاء، إضافة الى توجه بإدخال تغييرات جغرافية على بعض الدوائر الجديدة مثل الدائرة الجديدة (جزين – صيدا).

وتكشف هذه النقاشات ان الهدف من هذه التعديلات هو تحسين الوضع الانتخابي لمرشحي التيار الوطني الحر وتيار المستقبل في دوائر انتخابهم، ولا سيما في دائرة جزين – صيدا، وهو ما يرفضه الرئيس بري جملة وتفصيلاً، وكان قبل أسبوع قد قال في معرض تعليقه على الخلاف داخل اللجنة الوزارية المكلفة بحث كيفية تطبيق قانون الانتخاب حول موضوع التسجيل المسبق للناخبين الراغبين في التصويت في أماكن سكنهم وليس في مكان اقتراعهم: «لا أقبل الا بالتسجيل المسبق، وهذا ليس مصلحة لأحد معيّن، بل طريقة لتنظيم الانتخابات، ولن أقبل بإلغائه حتى لو طارت الانتخابات برمتها».

وهذا يعني أن دعوة الرئيس بري لإجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري لها أسباب انتخابية متعلقة به أولاً، ومرتبطة بالتحالف السياسي القائم بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل ثانياً، وبتثبيت موقعه كرقم صعب في إدارة شؤون الدولة ثالثاً، وهذا ما أكده في رده على سؤال: ماذا لو لم تتجاوب الحكومة مع اقتراحه لاختصار ولاية المجلس النيابي، حيث أجاب: «هذا الأمر لا يعود لها بل لمجلس النواب، وحل المجلس وقف على إرادته».

اضافة الى ما سبق، تثير دعوة الرئيس بري الى إجراء انتخابات نيابية مبكرة تساؤلات عن امكانية اجرائها قبل نهاية السنة الجارية من الناحية التقنية، لأن ذلك يستلزم إجراء تعديلات في قانون الانتخاب سواء لناحية تعديل المهل وإلغاء البطاقة الممغنطة، فضلاً عن جاهزية وزارة الداخلية من الناحية التقنية، وكل ذلك يؤكد ان دعوة الرئيس بري سياسية أكثر منها دستورية وقانونية، وانها تدخل في الصراع القائم بين أركان السلطة بعد التسوية السياسية التي أتت بالرئيس عون الى رئاسة الجمهورية وبالرئيس الحريري الى رئاسة الحكومة والتي يعمل عليها في الحكومة بين الرئيسين عون والحريري في أكثر من ملف سياسي وخدماتي، وخصوصاً في ملف الكهرباء الذي تفوح منه روائح الصفقات بعد رفض إدارة المناقصات السير بهذا الملف بصيغته الحالية، وهو ما أكده الرئيس بري في ما يتعلق بالبطاقة الممغنطة حيث قال: «لماذا لا يحصل ذلك ولو بإجراء مناقصة سريعة بدلاً من ان تكون عقوداً رضائية تثير الاشكالات والشكوك؟».

وبانتظار رد القوى السياسية على دعوة الرئيس بري الانتخابية، ولا سيما من قبل التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، ستبقى الساحة السياسية مفتوحة على احتمالات شتى في ما يتعلق بموعد الانتخابات النيابية القادمة.

فهل تجري الانتخابات النيابية في موعدها المحدد بشهر أيار ٢٠١٨، أم تجري قبل ذلك؟

هل تُلغى البطاقة الممغنطة ويجري التوافق على موضوع التسجيل المسبق للناخبين؟

هل الانتخابات النيابية مرتبطة بتطورات الوضع في سوريا؟

أسئلة كثيرة ينتظر الإجابة عنها في قادم الأيام، وخصوصاً في ظل الوضع السياسي والعسكري المتسارع في سوريا.■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

في ظل تنامي الشعور بالاستهداف لدى الساحة الإسلامية

كيف تتلمس طريقها للخلاص؟

بقلم: وائل نجم

المتابع لأحداث البلد وتطوراته وما آلت إليه الأمور والأوضاع في الداخل والخارج، يكتشف من غير جهد أو تكلّف أن الساحة الاسلامية، إن لم نقل الأمة الاسلامية (المسلمون)، باتت في موقع تشعر فيه بأنها مستهدفة من أكثر من طرف، وفي أكثر من مكان، وقد أخذ هذا الشعور بالتنامي في النفوس بالنظر إلى حجم المأساة والنكبة التي تلاحقهم في سورية والعراق، وفي أكثر من قطر، ومن قبل في فلسطين، في وقت يقف العالم متفرجاً، بل مشاركاً في أكثر من منطقة. ولعلّ الاتفاقات الثنائية وغير الثنائية التي عقدت وتعقد، بشكل سرّي أو غير سرّي بين الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية أعادت إلى ذاكرة المسلمين مشهد العالم، ومنطقتهم على وجه التحديد، عشية الحرب العالمية الأولى عندما كُشف عن الاتفاقات السرّية بين بريطانيا وفرنسا بخصوص تقاسم منطقة النفوذ في المنطقة العربية بينهما، وهو ما نعانيه وندفع ثمنه إلى اليوم.

وحتى نعود إلى الدائرة الصغرى، بلدنا الذي نعيش فيه، نجد أن الشعور بالاستهداف لدى المسلمين بلغ مبلغاً متقدماً، ليس عند الشرائح الشعبية العادية منهم، بل عند الصف الأول الذي يمثلهم في مواقع القرار. وإذا كان بعض هذا الصف قد استطاع أن يكتم هذا الشعور حتى هذه اللحظة، فإن البعض الآخر بلغ معه «السيل الزبى»، وعبّر عن شعوره بأكثر من طريقة. أما الشرائح الأخرى فقد تحوّل عند بعضها هذا الشعور إلى نوع من الاحباط واليأس، وهذا الطبع شيء خطير وقد يكون مدمّراً في أي وقت من الأوقات.

المسلمون اليوم في الوطن يشعرون بأنهم مستهدفون في دورهم وشراكتهم في إدارة الدولة. بدأ هذا الموضوع من لحظة خطف المجلس النيابي بالقوة والهيمنة و«البلطجة»، فمنع المجلس من القيام بدوره على مدى قرابة عامين ونصف من انتخاب رئيس للبلاد إلا بعد تسوية مثّلت فرض إرادة القوي على الشركاء. ثم بعد ذلك برز هذا الموضوع أكثر من مرّة في عملية تشكيل الحكومة أو طريقة عملها ومصادرة دورها ودور رئيسها على وجه التحديد. ثم أيضاً في عملية التهجّم والتهكّم الدائم على مرجعياتها السياسية الحالية والسابقة في إطار تهشيم المواقع القيادية التي تمثلها هذه المراجع. ولم ينته الأمر بمصادرة ومحاولة مصادرة المواقع الوظيفية المخصصة لهم في أكثر من موقع إداري، وصولاً إلى تفريغ المواقع الإدارية التي يشغلونها على مستوى الدولة من أي مضمون أو محتوى أو تأثير وفعل.

وإذا انطلقنا إلى اهتمام آخر، وجدنا أن القانون يطبق عليهم ولا يطبق على غيرهم، أو يطبق بنسب متفاوتة. ففي الوقت الذي توجّه فيه تهمة «الإرهاب» إلى أيّ منهم على شبهة صورة يمكن أن تكون موجودة على هاتفه، ويقبع بسببها سنوات دون محاكمة، نجد أن غيرهم يتجاوز السيادة والقانون وكل المحرمات الوطنية، ويزهو بسلاحه وصولاً إلى تهديد رئيس البلاد وقائد الجيش أيضاً من دون أن يتعرض له أحد بأي مساءلة! نجد أن القضاء يلاحق شبابهم على أتفه القضايا، فيما يدع الخارجين على القانون، الضاربين عرض الحائط بكل ما يمت إلى الدولة والسيادة بصلة!

يتم كل يوم شيطنة هذه الساحة بطرق متعددة. يريدون لها أن تبقى في دائرة الاتهام. حتى أنهم لم يلتزموا مؤخراً المواد الدستورية التي تؤكد الحقوق الوطنية لكل مكونات البلد، فأقروا العمل يوم الجمعة، وهو يوم مقدّس لدى المسلمين. لم يأبهوا لكل المناشدات والاعتراضات والاحتجاجات التي جرت.

وقد تتحمّل بعض المراجع في الساحة الاسلامية المسؤولية عن ذلك، وهذا صحيح.

كثيرة هي الملفات التي تجعل المسلمين في هذا البلد يشعرون بالاستهداف، وكثيرة هي الأمور الكفيلة بزيادة الإحباط واليأس من إمكانية التخلّص من هذا الشعور، ولكن في النهاية لا يمكن هذه الساحة أن تستمر على هذه الحالة. لابدّ من أنها ستعبّر عن شعورها، وعن إحباطها يوماً من الأيام. أما الطريقة التي ستختارها لذلك، فذاك شيء آخر.

بالنسبة إلى المرجعية المسؤولة في مكان ما عن هذه الساحة، فإنها باتت تدرك أن الساحة الاسلامية تشهد نوعاً من التململ منها ومن مواقفها ومن تنازلاتها التي سلّمت البلد لإدارة كل همّها تحقيق مصالحها الخاصة والضيقة والفئوية. باتت هذه المرجعية تدرك أن ثقة الساحة الاسلامية بها باتت في مستوى لم تبلغه طوال العقود الماضية. والإشكالية والخوف أن هذه المرجعية بدل أن تذهب باتجاه احتواء هذا الشعور في الساحة الاسلامية من أجل تبديده بمواقف صلبة وحفاظ على البلد والتوازنات القائمة فيه، تذهب إلى مزيد من التنازلات في الملفات الأخرى التي يجري البحث فيها والحديث عنها، وهذا بالطبع يصيب الساحة بمزيد من الشعور بالاستهداف وتالياً الاحباط وثالثاً الانقسام والضعف.

لقد عبّرت هذه الساحة في استحقاقات الانتخابات البلدية السابقة عن شعورها في صناديق الاقتراع عندما أسقطت الطبقة السياسية المحتكرة لتمثيل الساحة، وهذا الشيء قد يكون منتظراً في أي استحقاق انتخابي مقبل. ولكن الإشكالية أيضاً أن الجهات التي راهنت عليها هذه الساحة لم تكن في مستوى الطموح، بل جلّ ما قدّمته خطاب عالي السقف والنبرة، ولكنه دون مضمون حقيقي يحفظ البلد ضمن توازناته، ويحفظ دور المكوّنات وحدودها في صيانة الوطن.

الساحة الاسلامية ستعمل على تلمّس طريق الخلاص من هذا الإحباط والشعور، وهي قادرة عليه، لأنها تنتمي إلى أمة حيّة لا تعرف للاحباط معنى ولا لليأس طريقاً. هي تكبو لكنها لا تنام. وعاجلاً أو آجلاً ستنهض من كبوتها، وتتلمّس طريقها من خلال النهوض وسلوك طريق الوسطية والاعتدال الذي خطته لنفسها ثلّة من أبناء هذه الساحة ومنذ وقت بعيد.■

بعد طرح تقديم موعد الانتخابات النيابية:

أين تكمن نقاط قوة الرئيس بري وحركة أمل؟

فاجأ رئيس المجلس النيابي وحركة أمل نبيه بري القيادات السياسية اللبنانية واللبنانيين جميعاً بطرحه الدعوة إلى تقديم موعد إجراء الانتخابات النيابية وإلغاء العمل بالبطاقة البيومترية، رغم إقرار تلزيم البطاقة في آخر جلسة لمجلس الوزراء بموافقة وزراء حركة أمل.

وهذه المفاجأة السياسية – النيابية شغلت الرأي العام والقوى السياسية والحزبية، وطرحت عدة تساؤلات عن الأسباب المُضمرة التي دعت الرئيس بري إلى طرح تقديم موعد الانتخابات، غير الأسباب التي ذكرها في مشروع التعديل.

وتحدثت بعض الأوساط الإعلامية عن بعض الأسباب المقترحة لاقتراحه، ومنها: أن هدف الرئيس بري ايجاد شرخ بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، أو انه يريد استباق الأمور قبل حصول تغيرات سياسية وشعبية قد تنعكس سلباً على قوة حركة أمل في الانتخابات، أو قطع الطريق أمام استفادة بعض القوى من تلزيم البطاقة البيومترية بالتراضي، أو للرد على كل الذين يتهمون الرئيس بري بالعمل للتمديد للمجلس النيابي الحالي بحجج مختلفة.

لكن بغض النظر عن الأسباب الحقيقية التي دفعت الرئيس بري إلى تقديم اقتراحه، وبغض النظر عمّا إذا كانت القوى السياسية والحزبية ستوافق على الاقتراح ويقدَّم موعد الانتخابات الى شهر كانون الأول المقبل أولاً، فإن هناك سؤالاً أساسياً يجب طرحه اليوم: أين تكمن قوة الرئيس بري وحركة أمل في الواقع السياسي والحزبي رغم التقدم الكبير لمنافسه حزب الله وفي ظل كل الانتقادات التي توجه إلى بري والحركة في ملفات عديدة؟ وأي دور للحركة مستقبلاً، ولا سيما بعد الرئيس بري، وهل تحافظ الحركة على قوتها الشعبية والسياسية، وماذا يحضّر بري لوراثته في المرحلة المقبلة؟

نقاط قوة بري وحركة أمل

بداية أين تكمن نقاط القوة لدى الرئيس نبيه بري وحركة أمل في ظل التنافس الشديد مع حزب الله على الصعيد الشيعي، وفي ظل ما تتعرض له الحركة والرئيس بري من انتقادات من أطراف شيعية أو سياسية لبنانية تحت عناوين مختلفة؟

للإجابة عن السؤال حول نقاط القوة لدى بري وحركة أمل، لابدّ من العودة الى الاحتفال السنوي الذي تقيمه حركة أمل كل عام في الذكرى السنوية لاختطاف الأمام موسى الصدر ورفيقيه في ليبيا، فهذا الاحتفال ولا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة يشكّل عملية استعراض قوية لقوة الحركة الشعبية والتنظيمية والسياسية، فقد نجحت الحركة في استقطاب مئات الألوف من المناصرين من كل المناطق اللبنانية، ما يظهر قوة الحركة وانتشارها، كما ان الاجراءات التنظيمية والأمنية التي اتخذتها الحركة قبل وأثناء الاحتفال أشارت إلى تمتع الحركة بجهاز تنظيمي وأمني كبير.

ومن يراقب المناطق التي ينتشر فيها مناصرو الحركة وكوادرها، يلحظ بوضوح ان الهيكل التنظيمي للحركة (من شُعَبَ وخلايا ومجموعات منظمة) قد انتشر في هذه المناطق وأصبح للحركة وجود فاعل حتى في المناطق التي تشهد حضوراً قوياً لحزب الله.

وتشير بعض المصادر المطلعة على أجواء حركة أمل ان عناصر الجذب لمناصري الحركة تعود الى عدة اعتبارات، ومنها:

١- الحاجة لقوة سياسية شيعية غير ايديولوجية كما هو الحال بالنسبة إلى حزب الله، لأن هناك عشرات الألوف من مناصري الحركة لا يجدون لهم موقعاً في الحزب الإسلامي المرتبط بولي الفقيه أو القائم على أسس دينية حازمة.

٢- الدور الكبير للرئيس بري وحركة أمل على صعيد مؤسسات الدولة وفي التوظيف داخل هذه المؤسسات ووجود آلاف المسؤولين والموظفين من الحركة داخل مختلف المؤسسات.

٣- حجم الخدمات التي يقدمها الرئيس بري والحركة للمناطق التي فيها مناصرو الحركة من خلال مؤسسات الدولة والبلديات والوزارات ومجلس الجنوب.

٤- التمايز السياسي الذي اتبعه الرئيس بري والحركة عن حزب الله على صعيد الموقف من بعض القضايا الداخلية والخارجية، رغم استمرار التحالف الاستراتيجي المستمر بين الحركة والحزب في الأمور الاستراتيجية.

٥- استمرار حضور مشروع الامام الصدر الثقافي الفكري في الوسط الشيعي، الذي يتمايز عن مشروع حزب الله من بعض الجوانب.

ويبدو واضحاً ان وجود تنظيم حركة أمل والرئيس نبيه بري في الواقع السياسي أصبح ضرورة وحاجة حتى لحزب الله وإيران، ولذلك لاحظنا الاشادة الكبيرة من قبل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بالرئيس بري ووضعه إياه في آخر خطاب له (خطاب النصر في ٣١ آب)، «بالأخ الأكبر دولة الرئيس نبيه بري»، كما يحظى الرئيس بري بدعم قوي من إيران وقيادات شيعية في العراق ويرتبط بعلاقات قوية عربية وإسلامية، اضافة إلى علاقاته الدولية.

ما بعد الرئيس بري

لكن ما هو مصير ومستقبل حركة أمل والتيار الذي تمثله بعد الرئيس نبيه بري (أطال الله عمره)، وهل يُعد الرئيس بري لقيادة جديدة تستطيع إدارة الأمور بغيابه؟

هذا الموضوع يشكل أحد أهم الأسئلة التي تطرح في بعض الأوساط السياسية والدبلوماسية والأمنية، لكن لا أحد يتملك الإجابة الشافية، حتى ان بعض قيادات حزب الله ترفض البحث في هذا الموضوع بشكل نهائي عندما يطرح عليها وتعتبر ان السؤال سابق لأوانه.

أما في داخل حركة أمل، فالموضوع غير قابل للبحث والنقاش، مع أن بعض مسؤولي الحركة يقولون انه بعد أو أثناء حرب تموز ٢٠٠٦ وخلال مؤتمر داخلي للحركة أبلغ الرئيس نبيه بري كوادر وعناصر الحركة، انه إذا تعرضت لأي مكروه اذهبوا الى عند الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وهو يتابع الأمور من بعدي.

هذا وتنتشر في بعض الأوساط الشعبية والإعلامية بعض المعطيات من ان نجلي الرئيس نبيه بري (الحاج عبد الله بري والاستاذ باسل بري) هما الأكثر حظاً في وراثة الرئيس بري.

لكن أوساط الرئيس بري تنفي هذه المعطيات وتؤكد «ان لدى الحركة مؤسسات وهيكلية تنظيمية تتولى إدارة أمور الحركة وتحديد من يتولى قيادتها».

وبانتظار حسم الأمور على الصعيد الانتخابي، وفي ظل حرص الرئيس بري على تأكيد قوة وشعبية دور الحركة وعدم خوفه من التحديات التي تواجهها، فإن الحركة ستبقى إحدى أبرز القوة السياسية والحزبية الفاعلة في المشهد اللبناني.■

قاسم قصير

اللواء عثمان التقى وفداً من «الجماعة الإسلامية» في عكار

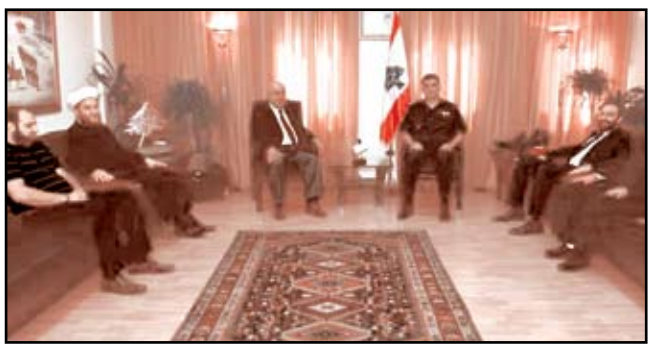

استقبل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان في مكتبه في ثكنة المقر العام، وفداً من «الجماعة الإسلامية» في عكار برئاسة مسؤول الجماعة محمد هوشر، في زيارة أشادوا خلالها بـ«إنجازات قوى الأمن الداخلي»، واثنوا على «تضحيات عناصرها»، كما جرى البحث في شؤون منطقة عكار واحتياجاتها.

اعتصام وسط بيروت للمطالبة بالتعطيل الرسمي يوم الجُمعة

نفّذت اللجنة المنبثقة من «حملة نصرة عطلة الجمعة» قبل ظهر الثلاثاء، اعتصاماً أمام مجلس النوّاب في ساحة رياض الصلح، تحت شعار «التعطيل يوم الجمعة حق يجب إقراره»، وذلك للمطالبة بالتعطيل الكامل يوم الجمعة، ورفضاً للقانون رقم ٢٠١٧/٤٦ في المادة ٢٣ المتعلقة بسلسلة الرتب والرواتب، التي أقرت العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد، متجاهلة الحضور الإسلامي الأوسع في لبنان المؤيد لمطالبة مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان بجعل يوم الجمعة يوم عطلة كاملة كما هو الحال في يوم الأحد.

شارك في الاعتصام النائبان عماد الحوت وخالد الضاهر والعديد من الهيئات والجمعيات والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية والتربوية، اضافة الى «هيئة علماء المسلمين» و«الجماعة الاسلامية» وعدد من رؤساء البلديات ورؤساء اتحاد بلديات ومخاتير وفاعليات مدنية وعلماء من مختلف المناطق اللبنانية.

وتحدّث في الاعتصام كل من: ممثل «الجماعة الاسلامية» النائب السابق زهير العبيدي، رئيس «هيئة علماء المسلمين» الشيخ احمد العمري، رئيس دائرة اوقاف البقاع الشيخ محمد عبد الرحمن، رئيس بلدية القرقف الشيخ يحيى الرفاعي ممثلاً بلديات ومخاتير وفاعليات محافظة عكار، فيما ألقى قاضي شحيم الشرعي الشيخ أحمد درويش الكردي البيان الختامي للاعتصام.

– وقال رئيس «هيئة علماء المسلمين» الشيخ احمد العمري في كلمته: «إن يوم الجمعة سورة من قرآننا وعبادتنا وهو خير أيامنا، اذا أردتم عيشاً مشتركاً يجب إقرار التعطيل يوم الجمعة، ولا نقبل بحل مجتزأ بل نريده عطلة كاملة للقيام بواجباتنا الدينية على أكمل وجه»، مطالباً «جميع اللبنانيين بالوقوف بجانب هذا المطلب لأنه مطلب حق للمسلمين الذين يعتبرون الشريحة الكبرى في الوطن».

– وأكد رئيس دائرة أوقاف البقاع الشيخ محمد عبد الرحمن، أن «مصلحتنا تكمن في المحافظة على وطننا وأجيالنا وأبنائنا الذين لن يدركوا معنى صلاة وخطبة الجمعة في حال بقي الحال كما هو»، لافتاً الى أن «من الضروري إقرار التعطيل يوم الجمعة من أجل المناصفة والشراكة الوطنية».

– من جهته، أكد رئيس بلدية القرقف الشيخ يحيى الرفاعي ان هذه «الوقفة رمزية رفضاً للقانون رقم ٤٦، وهي تعبير من كل المناطق اللبنانية على ان هذا القانون ظالم ولم يعط المسلمين الحق بالتعطيل، لأنه حق يجب إقراره لمراعاة اكبر شريحة في لبنان»، مؤكداً أننا «نقف خلف دار الفتوى والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في هذا المطلب، وعلى جميع اللبنانيين دعمنا من مبدأ الشراكة الوطنية».

– وفي الختام، ألقى منسق الحملة القاضي أحمد درويش الكردي بيان اللقاء وجاء فيه: «باسم فاعليات مسلمي لبنان نطلب من رئيس مجلس النواب نبيه بري وما يمثل، ومن كل النواب أفراداً وكتلاً مسلمين ومسيحيين، إقرار يوم الجمعة عطلة رسمية وطنية كيوم الأحد.. وكذلك الاستجابة لقرار المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بوجوب عطلة يوم الجمعة كاملاً في كل الإدارات الحكومية، تحقيقاً لميثاقية العيش المشترك والمساواة والمناصفة بين أبناء الوطن الواحد».

وأكد البيان أن «الاعتصام هو بداية التحرك السلمي، وله ما يتبعه حتى تحقيق هذا المطلب الحق الذي غفل عنه النواب خطأً، ونطلب منهم الرجوع عن ذلك لأن الرجوع عن الخطأ فضيلة».

وسلم المعتصمون إلى النائب عماد الحوت، عريضة موقّعة من فاعليات مختلف المناطق اللبنانية، موجهة الى رئيس مجلس النواب اللبناني والنواب، تطالبهم بالرجوع عن موقفهم والاستماع الى مطالب الجماهير.

ولاحقاً عقد النائب خالد الضاهر مؤتمراً صحفياً داخل مجلس النواب جدد فيه مطالبته «باعتبار يومي الجمعة والأحد عطلة رسمية في لبنان من أجل الحفاظ على التنوع والتوازن».■

ملف الأسير والموقوفين الإسلاميّين: المطلوب تشكيل لجنة حكماء برعاية دار الفتوى

بقلم: حسان القطب

لبنان يعيش اليوم مرحلة سياسية وأمنية صعبة وبالغة الخطورة، وحل الأزمات الداخلية وتعزيز السلم الأهلي أصبحا امراً ملحاً، ومعالجة الملفات العالقة التي قد تؤثر سلباً على استقرار لبنان لا يمكن تجاهلها أو اغفالها بعد اليوم.. ولا يمكن ان نتجاهل الحشود الإسرائيلية على الحدود والتهديدات اليومية لاستقرار لبنان وتدمير منشآته واعادته إلى العصر الحجري كما ذكر أحد قادة الكيان الغاصب... استقرار لبنان وتناغم مكوناته الوطنية يتطلبان وضع حدٍّ للتجاوزات وممارسات الخروج على القانون، وهذا دون شك أصبح أمراً ضرورياً، إذ لا يمكن ومن غير المقبول ان تستمر على هذ الشاكلة... وتجاهل دور السلاح المنفلت والمتفلت والعابر للحدود ذهاباً وإياباً أمر غير منطقي ابداً.

إضافةً الى حل هذه المشاكل، يبقى من ضمن الملفات الملحة والمطلوب حلها، قضية ملف الشيخ أحمد الأسير وسائر الموقوفين الإسلاميين التي تتفاعل يوماً بعد يوم، والتي لابدّ من ايجاد حل مقبول لها يعيد ثقة المواطن اللبناني، وخاصةً في مدينة صيدا بمؤسسته الأمنية وقيادته السياسية، وعودة التفاعل والتناغم والتعاون بين قيادة الجيش وسائر المؤسسات الأمنية مع المواطن اللبناني والمواطن الصيداوي بشكل خاص.

مهما قيل ومهما تم تجاهل المعطيات الميدانية وشهادة الشهود، ومهما تبرأت بعض القيادات من مسؤولية الميليشيات غير الشرعية التي تورطت في معركة عبرا السيئة الذكر، إلا ان المواطن الصيداوي يدرك ويعرف في قرارة نفسه ان ميليشيات طائفية شاركت في تأجيج الصراع وفي وقوع المعركة وخلالها، وسواء اعترفت المحكمة العسكرية بشرائط التسجيل التلفزيوني أو لا، فإن مشاعر المواطن الصيداوي وكل مواطن لبناني حر الضمير والانتماء الوطني يعلم علم اليقين بأن الميليشيات الطائفية شاركت لتثبيت هيمنتها وسيطرتها، لا هيمنة الدولة ومؤسساتها، ولا حتى لبسط سلطة القانون، فهي نفسها تخالف القانون في كل ساعة ولحظة... وما جرى في السابع من آذار من عام ٢٠٠٨، خير دليل على تجاهل هذه الميليشيات للسلطات الأمنية وتجاوزها للقانون والأعراف وحتى للسلم الأهلي ومنطق العيش المشترك.

في معركة عبرا خسرت مدينة صيدا مجموعة من شبابها، سواء الذين سقطوا أو الذين اعتقلوا أو غادروا لبنان أو الذين ما زالوا غائبين لا يعرف ما هو مصيرهم ومستقبلهم، وتركوا خلفهم عائلات مكلومة ومجروحة وأيتاماً وأبناء بحاجة لرعاية وحضانة، وأرامل ينتظرن أو يأملن حلاً لهنّ ولعائلاتهن... كما خسر الجيش اللبناني عدداً من عناصره الذين هم من جسمنا الوطني ومن أبنائنا على مختلف انتمائهم، وهذه الخسارة هي خسارة لكل الوطن دون شك.

هل نبقي هذا الجرح ينزف ويدمي القلوب، أم نسعى لمعالجة وإعادة اللحمة بين المواطن اللبناني والصيداوي، حتى لا ننسى عدداً كبيراً من الموقوفين الإسلاميين ما زالوا في السجن دون محاكمة؟ المصيبة وقعت ولكن يجب حلها. المطلوب حل هذه المشكلة المستعصية منذ سنوات. إذ مهما تعاقبت القيادات وتغيرت الوجوه والعهود، إلا ان أزمة المواطن مع مؤسسته الأمنية ما زالت كما هي. الثقة غير موجودة مع الأسف... كما أن اطلاق الوعود وعقد اللقاءات والقيام بالزيارات المتكررة هنا وهناك ليست حلاً، كما انها تزيد من معاناة أصحاب العلاقة الذين هم يعيشون حالاً صعبة.

لذلك يكمن الحل في ايجاد صيغة تحفظ كرامة الجيش اللبناني والمؤسسة العسكرية وهيبتهما، وتحفظ حقوق أهالي العسكريين الذين خسروا أبناءهم في تلك المعركة، تماماً كما خسرت بعض العائلات الصيداوية أبناءها. وكل حلٍّ مفترض لابدّ ان تحصل فيه تنازلات وتُقدَّم تضحيات من قبل الجميع دون استثناء، خاصةً أن هذا الملف يتضمن اموراً عالقة لم تحسم، واتهامات لم تأخذها المحكمة العسكرية، كما يقتضي منطق العدالة. كما دخل الإعلام بقوة على هذا الملف ليترك اثراً سلبياً أكثر منه ايجابياً، مع تسريب الشائعات واطلاق الاتهامات.

وبما ان سماحة مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان هو رأس هذه الطائفة وهو سبق ان أشار الى ان أزمة الموقوفين الإسلاميين يجب ان يوضع لها حد نهائي، وبما ان ملف الشيخ أحمد الأسير ومن معه جزء لا يتجزأ من هذا الملف، لذا فإن الحل الأمثل يكمن في:

تشكيل لجنة حكماء مكونة من قانونيين ووجهاء يشهد لهم بالوطنية والمناقبية، برعاية سماحة المفتي وموافقته، لدراسة هذا الأمر والتوصل الى صيغة حل قانوني مع قيادة الجيش بعد استشارة القضاء العدلي المختص وليس القضاء العسكري، لأن من غير المعقول ان يكون القضاء العسكري خصماً وحكماً في آنٍ واحد!

وعند التوصل الى صيغة حل تحفظ لبنان واستقراره ووحدته وسلمه الاهلي، وتعيد الثقة المفقودة بين المواطن ومؤسسته العسكرية يوضع هذا الحل في عهدة الرؤساء الثلاثة للموافقة عليه حتى يكون حلاً وطنياً جامعاً.

إن مصلحة لبنان واللبنانيين هي فوق كل اعتبار وكلنا خسرنا دون شك في سياق تاجيج صراعاتنا الداخلية ولم يستفد منها سوى من يصطاد في الماء العكر، ومن يريد ان يقودنا للدخول في محاور إقليمية دموية. لذا، لنعمل على تسوية هذا الملف برعاية المرجعيات الحريصة على لبنان ومستقبله ونحفظ لبنان حتى لا يكون الوطن هو الخاسر الأكبر...■

مدير المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات

انتخابات الشورى والمكتب الإداري في هيئة علماء المسلمين

عقد مجلس الشورى المنتخب في هيئة علماء المسلمين بأغلبية أعضائه اجتماعه الأول في بيروت، يوم الأحد ٢٦ ذي الحجة الموافق ١٧ أيلول ٢٠١٧ لانتخاب الرئيس الجديد والمكتب المساعد له وانتخاب المكتب الإداري لمدة ثلاث سنوات قادمة.

ترأس جلسة الانتخاب رئيس السن الشيخ المحامي موفق الرواس، وجاءت نتيجة انتخابات مجلس الشورى ومكتبه على الشكل الآتي:

– الشيخ الدكتور أبوبكر الذهبي رئيساً
– الشيخ فؤاد زراد نائباً للرئيس
– الشيخ صلاح الدين ميقاتي أميناً للسر
– الشيخ سعيد العويك عضواً
– الشيخ سامي الخطيب عضواً
– الشيخ المحامي موفق الرواس عضواً

ثمّ تسلم رئيس مجلس الشورى المنتخب (الشيخ الدكتور أبوبكر الذهبي) الرئاسة من الشيخ القاضي عبد العزيز الشافعي، وجرت عملية انتخاب المكتب الإداري الجديد للهيئة وفاز كل من:

– الشيخ الدكتور سالم الرافعي، الشيخ حسن قاطرجي، الشيخ أحمد العمري، الشيخ القاضي عبد العزيز الشافعي، الشيخ القاضي إسماعيل دلي، الشيخ رائد حليحل، الشيخ خالد العارفي، الشيخ منير رقيّة، الشيخ مصطفى علوش، الشيخ طارق مزهر، الشيخ محمد خليل، الشيخ محمد الشاتي.

ثم التأم المكتب الإداري بعد ذلك لينتخب رئيسه الجديد ونائبيه لستة أشهر قادمة، فتم التوافق على انتخاب:

– الشيخ أحمد العمري رئيساً
– الشيخ سالم الرافعي نائباً أول
– الشيخ حسن قاطرجي نائباً ثانياً

وبعد تسلم الرئيس الجديد الشيخ أحمد العمري الرئاسة من الشيخ رائد حليحل، تم تعيين بصفة أعضاء في المكتب الإداري كل من:

– الشيخ الدكتور عدنان أمامة، الشيخ الدكتور محمد شندب، الشيخ بسام كايد، الشيخ يوسف القادري، الشيخ أحمد عمورة.■

حركتا «فتح» و«حماس» تلتزمان بالمصالحة.. وعودة حكومة الوفاق

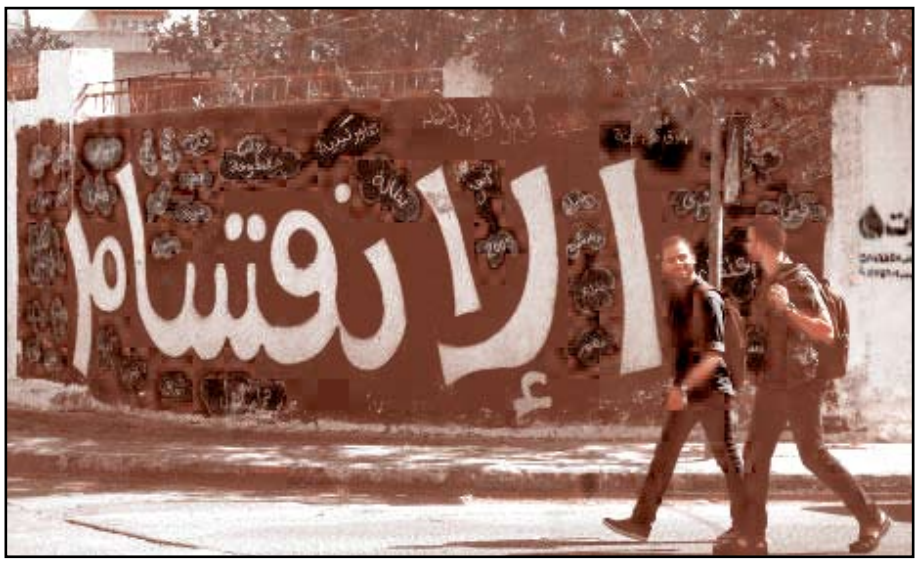

بعد أكثر من عشر سنوات على الانقسام الفلسطيني بين حركتي «فتح» و«حماس»، وفشل تطبيق الاتفاقات التي وقّعا عليها في الماضي، أعلنت «حماس» فجر الأحد حلّ «اللجنة الإدارية» التي تسيّر شؤون غزة، «استجابة للجهود المصرية في تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام»، كما جاء في بيانها، داعية «حكومة الوفاق الوطني» إلى تسلّم الوزارات في غزة.

وفي آذار الماضي، شكّلت «حماس» هذه اللجنة لتعويض غياب «حكومة الوفاق» في القطاع، فردّ رئيس السلطة محمود عباس على هذه الخطوة باتخاذ إجراءات عقابية ضد الحركة وسكان غزة، موقفاً التحويلات الطبية إلى الخارج، كما قرر الخصم من رواتب موظفي السلطة وإحالة جزء منهم على التقاعد المبكر، ثم امتنع عن دفع مستحقات شركة الكهرباء، مشترطاً حلّ «اللجنة الإدارية» للتراجع عن إجراءاته.

في المقابل، تمسّكت «حماس» باللجنة، ورأت أنه لا يوجد ضمانة بأن «أبو مازن» سيتراجع عن إجراءاته في حال حلّت اللجنة، كما أن بقاءها يشكل ورقة ضغط يمكن التلويح بها في وجه عباس. فما الذي تغيّر حتى قررت الحركة حلّها، ودعوة «حكومة الوفاق» إلى تسلّم الإدارة في القطاع؟

تقول مصادر في الحركة إن «الوضع الاجتماعي والاقتصادي لم يعد محمولاً في غزة، والسكان أرهقوا من الضغط»، مضيفة: «نحن لا نريد الحكم، ولا نمانع تسلّم السلطة، بشرط الحفاظ على أمن المقاومة».

تلك المصادر نبّهت إلى أن «تأكيد كتائب القسام استطاعتها مع فصائل المقاومة الحفاظ على أمن القطاع سرّع في اتخاذ قرار حلّ اللجنة»، مشيرة إلى أنه «جرى الاتفاق على عقد اجتماعات لوضع آلية لتنفيذ اتفاق القاهرة الجديد»، لافتة إلى أن مصر ستكون الضمانة لتلقّف عباس المبادرة.

مصادر أخرى قالت إن القاهرة في صدد استضافة الفصائل الفلسطينية كخطوة ثالثة في حال زارت حكومة «الوفاق» غزة ومكثت فيها لمدة شهر على الأقل، فيما تكون الفصائل تبحث في سبل تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن الغائب في هذه المباحثات مسألة إعادة تفعيل المجلس التشريعي، وهو تنازل يبدو أن «حماس» قدّمته في صدد إنجاح المساعي المصرية، وفق المصادر نفسها.

وكان لافتاً أنّ «فتح» أصرّت على بدء الانتخابات الرئاسية قبل التشريعية وقبل «المجلس الوطني»، فيما رفضت «حماس» ذلك وأصرّت على التزامن في تنفيذها هذه الانتخابات. أيضاً، حاولت «فتح» وضع عراقيل أخرى بشأن حل مشكلة الكهرباء باشتراطها تشكيل مجلس إدارة جديد لإدارة توزيع الكهرباء في غزة.

وتفيد أوساط فلسطينية بأن ملف المصالحة الفتحاوية الداخلية برز كنقطة عثرة بالنسبة إلى وفد «فتح» الذي طلب تأجيل البحث فيه بوصفه موضوعاً داخلياً، خاصة أن «حماس» وبقية الفصائل ترى في تيار محمد دحلان جزءاً من المكوّنات الفلسطينية الواجب التعامل معها.

على الصعيد الرسمي والعلني، عبّر «أبو مازن» عن «ارتياحه للاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال الجهود المصرية لحل اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية». وأعلنت الوكالة الفلسطينية الرسمية «وفا» أن عباس سيعقد اجتماعاً للقيادة الفلسطينية لدى عودته إلى أرض الوطن من نيويورك، لمتابعة هذا الأمر.

في غضون ذلك، كشف عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، موسى أبو مرزوق، أن «هناك تغييراً في السياسة الأميركية بخصوص المصالحة، ما يعطي الرئيس عباس فرصة للتقدم في هذا الملف دون تردد أو خوف من قطع المساعدات» المالية. وقال في مقابلة مع صحيفة محلية: «أخبرنا مسؤولون غربيون أن الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي رفعا الفيتو عن المصالحة الفلسطينية». وأشار أبو مرزوق إلى وعد بـ«فتح معبر رفح للمواطنين والتجارة الحرة بين غزة ومصر بشكل دوري بعد الانتهاء من أعمال التوسيع داخل المعبر». ومن المقرر أن يزور أبو مرزوق العاصمة الروسية موسكو، لبحث الورقة السياسية التي أعلنت في أيار الماضي.

بعد هذه التطورات المتسارعة التي مدّدت زيارة وفد «حماس» بقيادة إسماعيل هنية إلى القاهرة، قال عضو «اللجنة المركزية لفتح»، عزام الأحمد، إن «اجتماعاً ثنائياً سيعقد بين فتح وحماس، يعقبه اجتماع للفصائل الفلسطينية كافة الموقّعة على اتفاق المصالحة الذي تم بتاريخ الخامس من أيار ٢٠١١، للبدء بالخطوات العملية لتنفيذه بكافة بنوده». وأضاف الأحمد: «الأيام القادمة ستشهد خطوات عملية ملموسة تبدأ باستئناف حكومة الوفاق الوطني عملها وفق القانون في غزة كما في الضفة».

وفي بيان مشترك، طالبت «القوى الوطنية والإسلامية» رام الله بتسلّم مهماتها في غزة. ودعا عضو اللجنة المركزية في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، محمد طومان، مصر إلى «الاستمرار والمتابعة الحثيثة في ملف المصالحة، وصولاً إلى عقد اجتماع وطني شامل، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين فتح وحماس من اتفاقات للمصالحة عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١».■

هنيّة: جاهزون لاستقبال حكومة الوفاق في غزة

أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل هنية أن حركته قطعت خطوة مهمة في ملف المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، معلناً أن «حماس» جاهزة لاستقبال حكومة الوفاق الوطني في غزة لاستلام مسؤولياتها.

وقال هنيّة في مؤتمر صحفي عقده اليوم الثلاثاء في معبر رفح في ختام زيارته لمصر إن المباحثات مع المسؤولين المصريين تناولت خمسة ملفات، هي: «الملف السياسي، وملف العلاقات الثنائية، والملف الأمني، وملف غزة، وملف الأوضاع في مدينة القدس».

وتابع: «جاهزون للعودة بعد عدة أيام إلى القاهرة لاستئناف الحوار بين فتح وحماس»، موضحاً أن هذا يؤكد أن حركة حماس هي اليوم «أكثر إصراراً وتمسكاً بإنجاح هذه الخطوات، إننا ذاهبون للمصالحة بجدية وعزيمة». وزيارة هنيّة للقاهرة هي الأولى منذ انتخابه رئيساً للمكتب السياسي للحركة في ٧ أيار ٢٠١٧.

وأعلن هنيّة أنه اتصل بالرئيس محمود عباس (أبو مازن) وأكد له عزم حماس المضي قدماً في تحقيق المصالحة، مبرزاً أن الحركة حلت اللجنة الإدارية وتتوقع من أبو مازن وقف الإجراءات التي تم اتخاذها ضد سكان القطاع.

وكان عباس قد اتخذ إجراءات، بينها التوقف عن دفع ثمن الوقود لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، إضافة إلى إحالة آلاف الموظفين إلى التقاعد الإجباري.

وسبق لعباس أن تعهد بإلغاء تلك الإجراءات بمجرد أن تحل حماس اللجنة الإدارية، في حين أكد هنية أن اللجنة الإدارية لم تكن هي العائق الوحيد أمام المصالحة.

من جهته، أكد مجلس الوزراء الفلسطيني استعداد الحكومة لتسلم مسؤولياتها في قطاع غزة، موضحاً أن لديها الخطط الجاهزة والخطوات العملية لتسلم كافة مناحي الحياة في قطاع غزة، بما يمكنها من القيام بواجباتها تجاه أهالي القطاع والتخفيف من معاناتهم.

وأعرب المجلس خلال جلسته الأسبوعية برئاسة رامي الحمد الله عن شكره وتقديره للجهود المصرية الهادفة إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، مطالباً إسرائيل برفع حصارها المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من عشر سنوات.

وشدد المجلس على ضرورة إعادة الوحدة إلى الوطن ومؤسساته وترسيخ بنائها لتتم حماية المشروع الوطني في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.■

في اللحظات الأخيرة قبل اتفاق «فتح» و«حماس» بالقاهرة؟

كشف مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، عن مواجهة الحوارات التي تمت في القاهرة خلال الأيام الماضية مع حركة «فتح»، صعوبات وتحديات كبيرة، كادت أن توقف تلك المفاوضات وتؤدي إلى فشلها.

وبيّن المصدر الذي تحدث لـ«قدس برس»، أن حركة «فتح» وافقت على إرسال وفد إلى القاهرة لحضور تلك الاجتماعات، التي أسفرت عن توقيع اتفاق مع «حماس»، بعد ضغوط مصرية، واصفاً مشاركة وفد «فتح» بأنها كانت «على مضض» على حد تعبيره.

وكانت حركة «حماس» قد أعلنت يوم الأحد حل اللجنة الإدارية (حكومة غزة)، ودعت حكومة التوافق الوطني في رام الله، إلى القدوم إلى غزة وممارسة مهامها، وذلك بعد اتفاق مع حركة «فتح» رعته المخابرات المصرية.

وأشارت «حماس» في بيان لها، إلى أن خطوتها «جاءت تعبيراً عن الحرص المصري على تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وحرصاً على تحقيق أمل شعبنا الفلسطيني، بتحقيق الوحدة الوطنية» بحسب ما جاء في البيان.

وأوضح المصدر في «حماس» أن وفد حركة «فتح» وضع شروطاً مسبقة للجلوس إلى مائدة الحوار، مشيراً إلى أن «أجواء اللحظات الأخيرة قبل عقد الاتفاق مع فتح، كانت سلبية وفي طريقها للفشل.. وسيطرت عليها الشائعات الإعلامية».

وأعلنت «حماس» في بيان، فجر يوم الأحد، موافقتها على ثلاثة مطالب وضعتها حركة «فتح، وقالت إن تلك الموافقة تأتي «استجابة للجهود المصرية بقيادة جهاز المخابرات العامة، والتي جاءت تعبيراً عن الحرص المصري على تحقيق المصالحة الفلسطينية وحرصاً على تحقيق الوحدة الوطنية، فإننا نعلن حلّ اللجنة الإدارية، وندعو حكومة الوفاق القدوم إلى قطاع غزة؛ لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً».

وأبدت حماس، في البيان، موافقتها على إجراء الانتخابات العامة، وتلبية الدعوة المصرية للحوار مع حركة فتح، حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١ وملحقاتها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ في إطار حوار تشارك فيه الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق ٢٠١١م كافة.

وقبل البيان بساعات، أعلن عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» والناطق باسمها حسام بدران «أن وفد الحركة (حماس) أرجأ سفره من القاهرة لإعطاء مجال للمصريين لإقناع حركة فتح بالقدوم إلى القاهرة والبدء بحوار جاد وحقيقي».

وأشار بدران إلى أن «الموقف من اللجنة الحكومية الإدارية واضح ومعلن، وهو أن الحركة مستعدة لحلها فوراً، وأن المصريين يعرفون ذلك ويقدرونه، لكن المسألة مرتبطة برد إيجابي من حركة فتح» بحسب ما كشف. ونفى المصدر الذي تحدث لـ«قدس برس» عقد أي لقاء بين رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية والقيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان.■

هل يثبّت «أستانة ٦» تقسيم سوريا بعد جولة المفاوضات

انتهت محادثات أستانة في العاصمة الكازاخية بنسختها السادسة، بضم منطقة إدلب إلى اتفاق «تخفيف التوتر» في سوريا، وسط تساؤلات عن تثبيت الاتفاق لمناطق تقسيم في سوريا، وخاصة إدلب، التي ستشهد انتشاراً لقوات مراقبة من ثلاث دول.

وأقرت المحادثات تثبيت «تخفيف التوتر» في إدلب، وإرسال ١٥٠٠ عسكري من تركيا وروسيا وإيران إلى المحافظة، لكنها تركت آليات التنسيق وتوزيع العسكريين إلى وقت لاحق.

وانضمت المحافظة بذلك إلى ثلاث مناطق شملها الاتفاق، هي الجنوب السوري، الغوطة الشرقية، ريف حمص الشمالي.

قاطعت المعارضة محادثات أستانة بنسختها الخامسة في تموز الماضي، ولم تتمكن الدول الضامنة الثلاث حينها من التوافق على رسم حدود مناطق «تخفيف التوتر».

وحمل وفد المعارضة ورقة انتشار الفصائل في الشمال السوري إلى طاولة المحادثات، وقال الدكتور يحيى العريضي، المسؤول الإعلامي للوفد، في حديث صحفي، إن المعارضة سعت لتجنيب إدلب خطر الدمار، مؤكداً تحديد النقاط وفقاً لخرائط التوزع الحالية، ما يضمن عدم استهداف الفصائل.

المحادثات سبقتها اجتماعات على مستوى الخبراء، بين ممثلي الدول الثلاث الراعية للمفاوضات، متمثلة بروسيا وإيران وتركيا، إلى جانب لقاءات هامشية بين دول حضر ممثلوها كمراقبين مثل فرنسا وبريطانيا والأردن، كما توقعت روسيا إشراك لبنان ومصر والإمارات والصين، كدول مراقبة في المحادثات المقبلة.

المعارضة لحماية المدنيين

العميد الركن أحمد بري، رئيس وفد المعارضة إلى أستانة، وصف نتائج المحادثات الأخيرة بأنها «ناجحة»، وخاصة تثبيت منطقة إدلب ضمن اتفاق «تخفيف التوتر»، موضحاً أنه «كانت هناك نيّة من قبل إيران والنظام والروس وحتى الأمريكيين لحرق المنطقة، بحجة استهداف جبهة النصرة» (هيئة تحرير الشام).

وقال العميد بري إن الاتفاق الذي لم توقع عليه المعارضة ولا النظام، بل الدول الضامنة، ضمن حماية المواطنين، مقدراً أعداد الأهالي في كل من ريف حماة الشمالي وريف اللاذقية «المحرر»، وريف حلب الجنوبي وإدلب، بأكثر من ثلاثة ملايين شخص.

ومع الحديث عن مآلات الوضع في إدلب، وتحديداً التحركات التي قد تنتهجها «تحرير الشام»، أكد بري: «هدفنا ليس قتال النصرة، بل حقن دماء شعبنا»، متمنياً ألا ينتج أي صدام، «لن نقف مكتوفي الأيدي إذا أرادت النصرة افتعال صدام واختلاق المشاكل، وعليها حل نفسها بعيداً عن الارتباط بالقاعدة». وأشار إلى أن الشعب السوري «لا يناسبه القاعدة ولا داعش»، مؤكداً أنه «يؤمن بالحرية والعمل الجماعي».

ورداً على اتهام وفد المعارضة بإهمال ملف المعتقلين، أكد رئيس أركان «الجيش الحر»، أن الملف «كان أساسياً ولكن إدلب لم تكن مثبتة ضمن الاتفاق»، لافتاً إلى أن النظام حاول عرقلة الملف وتحييده، ما أجّل البت فيه إلى الجولة السابعة المقرر عقدها في أستانة، نهاية تشرين الأول المقبل.

ووفق بري فإن المعارضة اتفقت مع الأمم المتحدة وروسيا، على منحهما خريطة للسجون، «ولكن بعد تشكيل لجنة حقيقية كي لا يستغلها النظام وينقل المعتقلين»، مؤكداً رفض تسليم قوائم بأسمائهم «خوفاً من تصفية النظام لهم».

وحول المخاوف التي تناقلها مراقبون حول ترسيخ الاتفاق لتقسيم سوريا، قال رئيس وفد المعارضة إن «سوريا لن تتقسم أبداً، فأستانة محطة باتجاه جنيف، والاتفاق مستمر لمدة ستة أشهر ريثما يبدأ الحل السياسي»، مردفاً: «أكدنا في ختام المحادثات ضرورة الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية كاملة».

ووفق رؤية العريضي فإنه «لا إمارة في سوريا للأسد ولا لتحرير الشام، وإذا كانت الأخيرة ضد الاستبداد والتسلط يجب أن تلتزم الاتفاق».

«تحرير الشام» ترفض الاتفاق

بدورها، رفضت «هيئة تحرير الشام»، التي تسيطر على معظم مفاصل محافظة إدلب، مخرجات البيان الختامي للمحادثات، وقال مدير العلاقات الإعلامية فيها، عماد الدين مجاهد،إن «حضور مؤتمرات التفاوض ليس حقاً لمن حضر، وهم غير مفوّضين بذلك».

ورأت «الهيئة» أن المحادثات «لا تحقق أهداف الثورة»، واعتبر مجاهد أنها «تهدف إلى تجميد القتال وتسوية الوضع مع نظام بشار، عبر مراحل متعددة بدأت بإيقاف إطلاق النار وستنتهي بإعادة المناطق لحكمه من جديد».

رفض «تحرير الشام» للاتفاق رافقه «استغراب» من مشاركة الفصائل في المحادثات، كما تخوف مجاهد من «أن يأتي اليوم الذي تصطف فيه تلك الفصائل الثورية إلى جانب الطيران الروسي وتقاتل من يرفض بقاء الأسد ونظام حكمه».

كازاخستان تُبدي استعدادها

إلى ذلك، أبدى الرئيس الكازاخي، نور سلطان نزاربايف، استعداد بلاده لإرسال قوات إلى سوريا، إذا وافق مجلس الأمن، مع ختام المحادثات. وقال نزاربايف إن إرسال القوات إلى مناطق ساخنة في سوريا، ممكن فقط بقرار من البرلمان وفقاً للدستور، موضحاً أن «ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي لا يفترض المشاركة في مثل هذه المناطق».

وربط إمكانية إرسال العسكريين بإرسال الأمم المتحدة قوات تابعة لها، باعتبار بلاده عضواً في الأمم المتحدة.

النظام السوري: «الاتفاق مؤقت»

موقف النظام السوري من الاتفاق كان مقتضباً، إذ أصر رئيس وفده إلى أستانة، بشار الجعفري، خلال مؤتمر صحفي عقب البيان الختامي، أنه «لا يوجد مكان في سوريا لأحد ليقيم قواعد عسكرية دون موافقة الحكومة».

وقال إن «كل حكومة وقعت على هذا الاتفاق معنية بالحفاظ على السيادة السورية»، مشيراً إلى أن «روسيا وإيران سيسائلان تركيا عن مستوى الالتزام وتطبيق البيان».

ووسط زحمة الخرائط المرسومة لإدلب من قبل الدول الإقليمية التي تسعى إلى التدخل في المنطقة، وإصرار «تحرير الشام» على ما تصفه بـ«مواصلة طريق الجهاد»، تبقى مآلات الوضع في إدلب معقدة، تنتظر ما تحمله الأيام المقبلة.

ملخص بيان «أستانة ٦»

نص البيان الختامي لمفاوضات «أستانة ٦» على تحديد مناطق «تخفيف التوتر» في سوريا كإجراء موقت يستمر على مدار ستة أشهر.

وأضيفت إدلب كمنطقة رابعة ضمن الاتفاق، على أن تنشر الدول الضامنة ١٥٠٠ عنصر كقوات مراقبة من الدول الضامنة، متمثلة بتركيا وروسيا وإيران، كما تمت الدعوة إلى الإفراج عن المعتقلين كإجراء ثقة من قبل الأطراف.

مهمة قوات المراقبة تكمن بـ«منع حدوث اشتباكات بين قوات النظام والمعارضة أو أي انتهاك للاتفاق»، وفق البيان، الذي نص على أن المناطق تشمل بشكل كامل أو جزئي الغوطة الشرقية في ريف دمشق ومحافظات إدلب وحمص واللاذقية وحلب وحماة.

وشدّد على وحدة الأراضي السورية ومكافحة «الإرهاب»، تحت عبارة «الالتزام القوي باستقلال وسيادة ووحدة أراضي سوريا».■

النظام السوري ووهم النصر في المواجهة

بقلم: بشير البكر

باتت سورية أرض الحروب. هناك أكثر من حرب تدور رحاها، القاسم المشترك بينها أنها لن تسفر عن منتصر، على الرغم من أن الهزيمة سوف تُلحق بأكثر من طرف. وفي الوقت الذي تحتدم فيه الحروب، وتنتقل من مكان إلى آخر، هناك معادلة أساسية تتحكّم بالوضع السوري العام، ويمكن تعريفها على النحو التالي: النظام لم ينتصر، والشعب لم ينهزم.

طرفا المعادلة هما النظام والشعب منذ بداية الثورة في آذار ٢٠١١. وعلى الرغم من أن جهات كثيرة دخلت على المعادلة، إلا أنها لم تتمكّن من تغيير عامل التفاعل الرئيسي فيها. يدرك النظام، منذ اليوم الأول للثورة، أن عدوه هو الشعب. وعلى هذا الأساس، تصرّف في إدارة المعركة، واستخدم كل ما يمتلك من وسائل لكسر إرادة الشعب، والقضاء على التصميم الذي خرج به إلى الشارع، وهو يهتف «الشعب يريد إسقاط النظام».

لم يكن هتاف السوريين لإسقاط النظام يشبه هتاف شعب آخر نزل إلى الشارع يطالب بالحرية والكرامة. كان ذلك بمثابة صرخة لا رجعة فيها على طريق من يعرف أن الموت ينتظره إذا عاد إلى الوراء، ولذا اختار أن يجعل لموته معنىً، وهو يتقدّم لإسقاط النظام، مضحّياً بكل شيء.

خسر الشعب الثورة، وتهجّر أكثر من نصفه، وسقط منه أكثر من نصف مليون قتيل، بالإضافة إلى حوالى مليوني معاق، لكنه لم يسقط من حسابه هدف إسقاط النظام، وفي اليوم الذي تتاح له الفرصة من جديد سوف يعود إلى تحقيق هذا الهدف. هذا التصميم هو خلاصة كل الثورات: الحرية أو الموت.

أما النظام فهو يعود إلى الساحة، وصار يتقدّم، في الأسابيع الأخيرة، باتجاه مناطق مثل دير الزور، البعيدة عن المحميّات التي تمركز فيها منذ عام ٢٠١١. ويستفيد النظام من زخم الهجوم الروسي الذي بات المقرّر الرئيسي في سورية، وهناك قناعة لدى أوساط النظام مفادها أن روسيا سوف تعيد تأهيله، كي يستعيد السيطرة على سورية.

هناك من يريد اختزال الوضع السوري منذ آذار ٢٠١١ بالتمكين الروسي الحاصل للنظام، وكان آخر هؤلاء مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، الذي دعا المعارضة إلى «الاعتراف بانتصار النظام». وفي جميع الأحوال، لا تخرج هذه الدعوة عن باطل، على الرغم من أنه يُراد بها باطل، لأنه حتى المعارضة المنقسمة والمجزأة لم تنهزم إلى اليوم أمام النظام الذي لم يحقق انتصاراً عسكرياً واحداً، وحتى لو استجابت المعارضة المسلحة لدعوة دي ميستورا، وألقت السلاح، فإن ذلك لن يقدم أو يؤخر في المعادلة.

ليس في وسع أحد من المعارضة، أو الأطراف الدولية، أن يدّعي تمثيل الشعب السوري المشرّد، ولا يستطيع أحدٌ أن يضمن أن هذا الشعب سوف ينسى الأهداف التي خرج من أجلها، ومن هنا يمكن فهم المحاولات المستميتة في لبنان والأردن من أجل إعادة اللاجئين إلى بيت الطاعة الخاص. يريد هؤلاء إجبار اللاجئين على العودة وتقديم الولاء للنظام، لكن الغالبية العظمى تفضّل الموت في مخيمات الصحارى بين العقارب والأفاعي على الحياة في حضن حكم الأسد. لم ينتصر النظام في ظل الوضع القائم، وهو لا يستطيع أن يحكم حتى في المناطق التي خرجت عن سيطرة المعارضة، مثل شرقي حلب الذي تديره القوات الروسية منذ مطلع العام الحالي.

النظام يعيش وهم النصر، مع أنه يدرك أن الموقف لم يحسم في سورية بشكل نهائي. وهناك أطراف لم تلق بثقلها الحقيقي في المعادلة، مثل الولايات المتحدة التي لم تشارك في عمليتي أستانة وجنيف حتى الآن، كما أن لاعبين إقليميين ودوليين عديدين لم يطرحوا بعد كل أوراقهم.■

غارات تحصد أرواح المزيد من المدنيّين في دير الزور

قتلت عائلة مكونة من خمسة أفراد –بينهم أطفال– جراء قصف لطائرات النظام على مدينة موحسن بريف دير الزور (شرقي سوريا) وذلك خلال محاولتهم عبور نهر الفرات بقصد النزوح هرباً من المعارك الدائرة في المنطقة، حسبما أفادت مصادر مطلعة.

وقتل خلال الأيام الثلاثة الماضية أكثر من ١٩٠ مدنياً وجرح العشرات في ريف دير الزور جراء القصف المكثف من طائرات التحالف الدولي الذي تقوده أميركا، إلى جانب قصف آخر من طيران النظام السوري وحليفه الروسي.

وكان قتل عشرون مدنياً السبت في غارات مجهولة الهوية بريف دير الزور الشرقي تزامناً مع معارك يسعى خلالها النظام للسيطرة على المدينة.

وأفادت مصادر مطلعة بأن ١٦ مدنياً قتلوا وأصيب آخرون جراء غارات من طائرات مجهولة الهوية على الأحياء السكنية في بلدة محكان بريف دير الزور الشرقي.

وذكرت المصادر أن قصفاً جوياً آخر طاول الأحياء السكنية في مدينة الميادين بالمحافظة ذاتها، وأدى إلى مقتل أربعة مدنيين وإصابة نحو ٢٥ بجراح، كما شهدت مناطق القصف حركة نزوح كبيرة باتجاه مناطق البادية المحيطة بها.

وتحاول قوات النظام التقدم إلى مدينة دير الزور التي تعد من آخر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد، وذلك بعد يوم حافل بالقصف والمعارك التي أسفرت عن سيطرة النظام على منطقة حويجة المريعية بدعم جوي روسي.

وتشكل محافظة دير الزور حالياً مسرحاً لعمليتين عسكريتين، الأولى يقودها جيش النظام بدعم روسي بمدينة دير الزور وريفها الغربي، والثانية تشنها قوات سوريا الديمقراطية –التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري– بدعم من التحالف الدولي بقيادة واشنطن على تنظيم الدولة في الريف الشرقي.■

«الإصلاح اليمني» في ذكرى تأسيسه.. التحديات والمستقبل

بقلم: نبيل البكيري

يتموضع حزب التجمع اليمني للإصلاح في قلب المعادلة السياسية اليمنية التعددية كإحدى أهم ركائزها على مدى ٢٧ عاماً منذ تأسيسه في ١٣ أيلول ١٩٩٠، باعتباره إحدى ثمار إعلان قيام الوحدة اليمنية في أيار ١٩٩٠. تلك اللحظة مثلت بداية مسار التعددية السياسية والثقافية في يمن ما بعد الوحدة، وحتى انقلاب ٢١ أيلول ٢٠١٤ الذي أعاد المجتمع اليمني عقوداً –إن لم يكن قروناً– إلى الوراء بإسقاط جمهوريتهم الديمقراطية التعددية. ويأتي حزب الإصلاح في مقدمة المجتمع اليمني الذي دفع ثمناً باهظاً جراء هذا الانقلاب، باعتبار أن الحزب كان هدفاً مباشراً ومعلناً، رغم أن الهدف الكبير للانقلاب كان الانقضاض على النظام الجمهوري بدرجة رئيسية. لكن إعلان منفذي الانقلاب أن حزب الإصلاح عدوّ لهم لم يكن سوى إحدى التغطيات المكشوفة لهدف الانقلاب الواضح والصريح في إسقاط الدولة والجمهورية، وإعادة حكم الإمامة الزيديّة بكل أبعادها السياسية والثقافية، ومترتباتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

وهنا وجد حزب الإصلاح نفسه في قلب معركة مكشوف الظهر منذ لحظة الانقلاب الأولى، بوصفه هدفاً للانقلاب وبعض الأطراف الأقليمية في آن واحد، وباعتباره حاملاً سياسياً رئيسياً لثورة ١١ شباط ٢٠١١، التي كان إنهاؤها هدفاً للانقلاب وربما لأطراف إقليمية كان لديها سوء تقدير لمآلات الصراع والحرب في اليمن.

صحيح أن «الإصلاح» أدرك ذلك باكراً، فاستطاع أن يتجنب جرّه إلى معركة خارج حدود وظيفته الحزبية والمدنية، لكن سقوط اليمن كله في أيدي منفذي الانقلاب لم يدع أمام الإصلاح خياراً إلا العودة إلى تصدّر مشهد المقاومة اليمنية من جديد، بعد أن أدرك أن المعركة ترمي إلى إسقاط الدولة والنظام الجمهوري معاً. لأن الإصلاح يرى أن الدفاع عن المجتمع ومؤسساته الحزبية والرسمية هي مسؤولية الدولة في المقام الأول، ومثل هذه الرؤية تتأتى في مجتمع وصل مراحل متقدمة من الوعي السياسي والمجتمعي لإدراك وظائف كل فرد وكيان داخل المجتمع، وليس في مجتمعات ما زالت تمثل الأمّية الأبجدية نسبة كبيرة فيها.

معضلة عاصفة الحزم

مثلت لحظة سقوط الدولة وجمهوريتها في أيدي مليشيات طائفية من أسوأ لحظات اليمنيين منذ إعلان قيام الجمهورية في ٢٦ أيلول ١٩٦٢، وكان سقوطها صبيحة ٢١ أيلول ٢٠١٤ لحظة ذهول صادمة لليمنيين جميعاً، وقد دفعت هذه اللحظة بكل القوى الوطنية الواعية بخطر الإمامة وعودتها إلى البحث عن أي حليف لمساعدة اليمنيين في التخلص من هذه الكارثة السوداء والجائحة التي حلت على اليمنيين، بسبب تقصيرهم الكبير الذي أوصلهم إلى هذه اللحظة البالغة السوء.

اندفع الإصلاح وحيداً لتأييد قرار عاصفة الحزم من بين كل القوى السياسية المشاركة في حكومة الشرعية والتي ظلت على علاقة حتى بسلطة الانقلاب نفسه بصنعاء، فيما وجد الإصلاح نفسه وحيداً في تأييد قرار عاصفة الحزم دون أي ثمن يذكر في ما يتعلق بمكانته في قلب هذه المعركة المصيرية للمنطقة كلها.

وبمعنى آخر؛ رمى الإصلاح بكل ثقله في قلب معركة مصيرية دون حتى مجرد نقاش لكيفية سير هذه المعركة التي تحمّل شباب الإصلاح في الجبهات نصيبهم الأكبر منها في مقاومة الانقلاب، في حدود أدنى من الدعم والإسناد الذي لا يكاد يذكر، خصوصاً في موضوع العلاقة بين الإصلاح والتحالف العربي التي تكشف بوضوح أهداف التحالف غير المعلنة وغير الواضحة، من خلال عرقلة عمل الشرعية ومنع عودتها إلى عدن حتى الآن، وسعي أطراف في التحالف لإعادة نظام علي عبد الله صالح بإحيائه مجدداً نكايةً في الإصلاح كأحد مرتكزات ثورة ١١ فبراير السلمية.

المأزق الديمقراطي الحزبي

يمتلك الإصلاح أكبر قاعدة حزبية شابة في المشهد السياسي اليمني، تكاد تكون شبه مغلقة على الطبقة الوسطى من المجتمع اليمني من متخرجي الثانويات والجامعات، وقد انضمت هذه القاعدة إلى هذا الحزب مؤملة فيه إخراج اليمن من وهدته السياسية التي تعثّر فيها على مدى العقود الماضية وحتى لحظة انطلاق ثورة ١١ فبراير. وكان شباب الإصلاح العمود الفقري للثورة بجانب كل القوى الشبابية الحزبية الأخرى، بعد أن كانت تمضي في مسلسل المساومات السياسية مع نظام صالح على

كردستان العراق يصرّ على الاستفتاء رغم الرفض الدولي

أعلن إقليم كردستان العراق أن الاستفتاء على الانفصال سيُجرى في موعده المقرر بعد أسبوع، معتبراً أن البدائل المقدمة من المجتمع الدولي لم تكن مقنعة، بينما يتواصل التنديد الدولي والإقليمي بالاستفتاء، وسط تحذيرات من اندلاع أعمال عنف.

وقال المجلس الأعلى للاستفتاء بالإقليم في بيان إنه عقد اجتماعاً مساء الأحد لدراسة المقترحات المقدمة من ممثلي الدول الكبرى، و«لأن المقترحات الدولية لا توجد فيها الضمانات المطلوبة التي تلبي مطالب شعب كردستان؛ فإن عملية الاستفتاء ستستمر»، مؤكداً في الوقت نفسه استمرار الحوار مع كافة الجهات الدولية.

وقرر المجلس تمديد فترة تسجيل المرشحين لمنصب رئاسة الإقليم في الانتخابات المقرر إجراؤها مطلع الشهر المقبل، على أن يجرى استفتاء الانفصال عن العراق في ٢٥ من الشهر الحالي.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن مصدر مطلع أن المجلس الأعلى للاستفتاء قرر إرسال وفد إلى بغداد لإجراء مباحثات خلال اليومين المقبلين، وذلك بعدما أعلن الرئيس العراقي فؤاد معصوم إطلاق مبادرة للحوار سعياً لاحتواء الأزمة.

وحذر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي القيادة الكردية من «اللعب بالنار» بإجراء الاستفتاء، وقال إنه بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عبر الحوار وبضبط للنفس.

ومن ناحية ثانية، اعتبر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن انفصال إقليم كردستان العراق سيكون أشبه بكارثة تتعرض لها المنطقة، مضيفاً أن ذلك يدفع باتجاه تقسيم دول في الشرق الأوسط.

على استعداد للتدخل عسكرياً بالإقليم الكردي إذا أدى الاستفتاء على انفصاله إلى أعمال عنف.

كما حذر موفق الربيعي –المنتمي إلى ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي– من تحوّل الإقليم إلى «بؤرة للأزمات الأمنية والاقتصادية»، بينما حذر القيادي في الحشد الشعبي هادي العامري من اندلاع حرب أهلية.

وعلى الصعيد الدولي، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن الاستفتاء سيصرف الانتباه عن الحاجة لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وإعادة بناء المناطق المستعادة من التنظيم، ودعا في بيان كل الزعماء في العراق إلى حل كل القضايا المعلقة

أما أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني فأعلن أن انفصال الإقليم يعني إغلاق جميع الممرات والمعابر المشتركة بين إيران والإقليم، وكذلك إلغاء الاتفاقات الأمنية والعسكرية.

واعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الاستفتاء خطوة باتجاه تقسيم العراق، وقال إنه سيبحث هذا الملف مع العبادي في الأيام المقبلة، مؤكدا أن أنقرة وبغداد متفقتان في الرأي بشأن الاستفتاء.

وسبق أن أعلنت الولايات المتحدة ودول غربية أنها لا تدعم الاستفتاء، وحثت كردستان العراق على إلغائه، معبّرة عن قلقها من أن تصرف التوترات الانتباه عن الحرب ضد تنظيم الدولة.■

معارك عنيفة على الحدود السعودية اليمنيّة

قالت وسائل إعلام سعودية إن معارك عنيفة اندلعت بين ميليشيا الحوثي وقوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، وبين القوات السعودية على الشريط الحدودي بين المملكة واليمن.

وذكرت أن المعارك اندلعت يوم السبت قبالة منطقتي «الربوعة» و«الخوبة» على حدود منطقتي عسير وجازان السعوديتين إثر محاولات تسلل حوثية.

من جانبهم، أعلن الحوثيون قصف مواقع عسكرية سعودية شمال الخوبة و«قائم زبيد» و«العبادية» و«الفريضة» في منطقة جازان.

وقد شن التحالف العربي بقيادة السعودية غارات على مواقع للحوثيين في محافظة صعدة بينها منطقة الملاحيط الحدودية، بالإضافة إلى مواقع متفرقة بمديرية «رازح» الحدودية.

وذكرت قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين أن التحالف شن غارة على منطقة الملاحيظ، في حين تعرضت مناطق متفرقة بمديرية «رازح» لقصف صاروخي ومدفعي.

وفي وقت سابق، أعلن الجيش اليمني مقتل ٣٧ من مسلحي جماعة الحوثي وحلفائها في غارات للتحالف العربي بمحافظة حجة قرب الحدود اليمنية مع السعودية.

ويشهد الشريط الحدودي معارك عنيفة بين الجانبين منذ أكثر من عامين، بالإضافة إلى قصف متبادل، حيث قتل أكثر من ٧١ عسكرياً سعودياً منذ العاشر من أيار الماضي، وفقاً لإحصائيات وكالة الأناضول نقلاً عن مصادر سعودية رسمية، في حين يتكتم الحوثيون على قتلاهم.■

الغنوشي يرجّح تأجيل الانتخابات البلدية التونسيّة

قال رئيس حزب النهضة التونسي راشد الغنوشي يوم الأحد إن أول انتخابات بلدية لفترة ما بعد الثورة التونسية ستؤجل، بعدما كانت مقررة في كانون الأول المقبل، ورجح أن تجري في آذار ٢٠١٨.

وذكر الغنوشي في تصريح لإذاعة «شمس أف أم» التونسية أن حزبه لم يكن يؤيد تأجيل الانتخابات البلدية، لكن «هناك أسباباً موضوعية» تدفع للتأجيل، وأضاف أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ستعلن الاثنين تأجيل الانتخابات. ولم يصدر أي تأكيد رسمي حتى الآن لتأجيل الانتخابات البلدية.

وكان حزب النهضة، الذي يقول مراقبون إنه الحزب الوحيد الجاهز لخوض الانتخابات، متمسكاً حتى الآن بالإبقاء على موعد ١٧ كانون الأول ٢٠١٧ تاريخاً لإجراء الاستحقاق الانتخابي.

دعوة للتأجيل

وكانت ثمانية أحزاب صغيرة، بعضها في التحالف الحكومي، قد دعت في وقت سابق من الشهر الجاري إلى تأجيل الانتخابات البلدية بداعي الحاجة لمزيد من التحضير لها.

وأوضح رئيس حزب «آفاق تونس» ياسين إبراهيم أن حزبه وسبعة أحزاب أخرى لديها «شكوك في قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تنظيم هذه الانتخابات في

أفضل الظروف»، واعتبر أن نهاية آذار المقبل تاريخ مناسب لهذه الانتخابات.

وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات شهدت استقالة مدوّية في أيار الماضي لرئيسها شفيق صرصار، الذي لمّح، واثنين من أعضاء الهيئة المستقلين قد إلى أنه لم يعد بإمكانهم العمل بطريقة «شفافة ومحايدة».

وبعد اعتماد دستور جديد للبلاد في كانون الثاني ٢٠١٤، ونجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية في العام نفسه، كانت الانتخابات البلدية مرتقبة في بتونس لترسيخ المسار الديمقراطي على المستوى المحلي بعد سبع سنوات من إطاحة نظام الرئيس زين العابدين بن علي.

يشار إلى أن البلديات التونسية تدار منذ منتصف عام ٢٠١١ بإشراف من السلطة التنفيذية، التي تعيّن محافظين لتسيير شؤون هذه البلديات.■

مدى عقود. يدرك شباب الإصلاح اليوم -أكثر من أي وقت مضى- أن ما وصل إليه اليمن من انتكاسة تاريخية إلى الوراء هو نتاج طبيعي لمنظومة سياسية عاجزة، ومقيّدة بحسابات لا علاقة لها بالسياسة كتدافع رؤى وتصورات أجيال في كل بنى العملية السياسية اليمنية بمختلف توجهاتها. وفي القلب من هذه البنى السياسية حزبهم «الإصلاح» الذي لم يشهد تغييراً قيادياً ديمقراطياً فيه منذ فترة التأسيس باستثناء من يغيبهم الموت، وهذا التكلس بات اليوم عاملاً كبيراً من عوامل الإعاقة السياسية لحزب الإصلاح الكبير والمنتشر على امتداد الخريطة الجغرافية والاجتماعية والثقافية اليمنية.

ثنائية الدعوي والسياسي

من الإشكاليات العميقة في بنية حزب الإصلاح وتكوينه دمج العمل الدعوي بالسياسي وعدم الفصل والتمييز بينهما في أداء الحزب، الذي تم تأسيسه باعتباره امتداداً للحركة الإصلاحية «الإسلامية» اليمنية. وبقدر أهمية هذه الخلفية الثقافية فإنها تعمل على إعاقة الأداء السياسي للحزب الذي يعاني عدم القدرة على التعاطي مع التحولات السياسية المتسارعة من حوله بمنظور سياسي براغماتي، وغلبة المنظور الدعوي على تفسيره لهذه التحولات بالقضاء والقدر وليس بالمنظور السياسي للتدافع والصراع. عدا عن هذا، أثرت الخلفية السلفية لبعض القيادات التنظيمية -وخاصة تلك التي تلقت تعليمها في السعودية فعادت بخلفية سلفية في التفكير والتصور- على تراجع أداء ليس فقط الحزب وإنما التيار الإسلامي كله، نتيجة منطق القطيعة والمفاصلة الذي يتبناه الفكر السلفي مع محيطه المجتمعي. وقد أثر ذلك بشكل كبير في أداء الإصلاح السياسي، ما سهل على قوى وأحزاب سياسية هامشية وصغيرة أن تلعب سياسياً بشكل أكبر من حجمها ودورها، وبات من الضروري اليوم للإصلاحيين حتمية التمييز بين الديني والسياسي، بعد كل هذه التجربة التي بددت جهوداً كبيرة من العمل العام خارج الأهداف السياسية المتوخاة من عمل سياسي، وهذا التمييز هو المقدمة لعمل سياسي أكثر وضوحاً وأشد تركيزاً على تحقيق الأهداف الكبرى للأمة اليمنية، بعيداً عن أي مسار آخر يُشغل ويشتت الجهود.

واليوم، اليمن الجمهوري الاتحادي المدني الديمقراطي هو الهدف الذي ينبغي التركيز عليه بأدوات واضحة، هي أدوات الفعل السياسي المجرد من أي ارتباطات أخرى وخاصة العمل الدعوي الذي ينبغي الاحتفاظ به خارج إطار الأداء السياسي، الذي ينبغي أن يظل عملاً سياسياً خالصاً بعيداً عن أي أدلجة تضع العوائق أمام مسار العمل السياسي الوطني العام، في فضاء ملغوم بالطائفية السياسية والكيديات الأيديولوجية المتكلسة. يجب أن يبقى العمل السياسي عملاً سياسياً بحتاً، كما هو الحال في تجارب إسلامية أخرى ناجحة ينبغي استلهام فكرتها كتجربة حزب العدالة والتنمية المغربي وحزب النهضة التونسي، فضلاً عن التجربة الأبرز اليوم في مسار النموذج الأنجح إسلامياً وهي تجربة حزب العدالة والتنمية التركي.

لم تعد هذه الفكرة خيار ضرورة بقدر ما غدت اليوم قناعة لدى شريحة كبيرة من قواعد وقيادات التجمع اليمني للإصلاح، الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة الكيديات السياسية من فرقاء السياسة قبل خصومها، الذين يتحركون بدينامية سياسية أكبر من الإصلاح المكبل بقيود كثيرة تحدّ من أدائه وحضوره السياسي العام.

يدرك الجميع اليوم -ومنهم الإصلاحيون قبل غيرهم- أن لا مستقبل لهم ولا لليمن كله دون استعادة الدولة والشرعية وإسقاط الانقلاب، وأن هذه المعركة مصيرية، ليس لليمن فحسب، بل للمنطقة كلها، باعتبارها معركة وجودية تحتم وحدة الرؤية والهدف، المتمثل في استعادة الدولة اليمنية المختطفة ووقف تمددات المشروع الإيراني الذي لن يتم إلا بوحدة الرؤية لدى شركاء المعركة جميعهم. لقد باتت ضرورية اليوم المكاشفةُ والمصارحة مع شركاء المعركة بأن اليمنيين شركاء في المعركة وليسوا أتباعاً فيها، ومن ثم يتأتى السؤال عن ماذا تحقق خلال المرحلة السابقة من الحرب التي تقترب من انتصاف سنتها الثالثة على التوالي؟ وأين أخطأ الجميع وأين أصابوا؟ أما السير في الطريق دون رؤية أو خطة واضحة فليس سوى متاهة، ولن يسلم الجميع من مأساوية النهايات التي تنتظرهم في حال السير على نفس النسق الذي مضت فيه المعركة حتى الآن.■

حماس تدعو الحكومة لاستلام مهامها والحمد الله في غزة قريباً

طالبت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالسماح فوراً لحكومة الوفاق الفلسطينية «بتحمل مسؤولياتها تجاه قطاع غزة» عقب حل الحركة اللجنة الإدارية في القطاع، في حين أعلن مسؤول فلسطيني أن رئيس الوزراء رامي الحمد الله ينوي زيارة غزة قريباً.

وقالت الحركة في بيان يوم الاثنين: «بعد استجابة حركة حماس للجهود المصرية واتخاذها قراراً مسؤولاً بحل اللجنة الإدارية، فإن المطلوب من رئيس السلطة عباس وحركة فتح السماح فوراً لحكومة رامي الحمد الله بتحمل مهامها ومسؤولياتها كافة في غزة دون تعطيل أو تسويف».

وأضافت الحركة: «يجب على عباس أن يتخذ خطوة عاجلة بإلغاء جميع قراراته وإجراءاته العقابية ضد أهلنا في القطاع».

وقال المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم لوكالة رويترز: «نحن نقول بشكل مباشر لا مبرر لحركة فتح إلى الآن ألا تطبق ما تم إعلانه في القاهرة برعاية مصرية».

وأضاف أن ذلك تضمن «إعلان حماس حل اللجنة الإدارية وقدوم الحكومة إلى قطاع غزة والموافقة على الانتخابات». وتابع قائلاً: «لكن ما بين هذه وتلك لا بدّ أن يقدم أبو مازن خطوة إلى الأمام تكشف عن حسن النوايا، وهي إلغاء كافة الإجراءات الانتقامية ضد قطاع غزة».

واتخذ الرئيس الفلسطيني سلسلة من الإجراءات الاقتصادية خلال الفترة الماضية شملت التوقف عن دفع ثمن الوقود لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، وتخفيض نسبة مساهمة السلطة في ثمن الكهرباء التي تزود بها إسرائيل القطاع، إضافة إلى إحالة آلاف الموظفين إلى التقاعد الإجباري.

وتعهد عباس أكثر من مرة بإلغاء هذه الإجراءات فور إلغاء حماس اللجنة الإدارية التي شكلتها لإدارة قطاع غزة وتمكين الحكومة من استلام مهامها بشكل كامل في القطاع.

من جهته، قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نبيل شعث يوم الاثنين إن رئيس الوزراء رامي الحمد الله ينوي زيارة قطاع غزة ولقاء مسؤولين من حماس. وتابع شعث: «ننتظر الخطوات الأولى على الأرض، نرغب في أن نرى حماس تستقبل الحمد الله وكافة أبواب الوزارات مفتوحة».

اجتماع بالقاهرة

من ناحية أخرى، عقد المكتب السياسي لحركة حماس اجتماعاً في القاهرة بحضور قيادات الحركة في غزة والضفة والخارج.

ووجهت روسيا دعوة إلى حماس لزيارة أراضيها بعد لقاء الدكتور موسى أبو مرزوق مع السفير الروسي في القاهرة سيرجي كيربيتشينكو قبل أيام.■

للمرة الأولى.. السيسي ونتن ياهو يلتقيان علناً

التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو، يوم الثلاثاء، في مقر إقامته بنيويورك، لبحث عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. يأتي اللقاء على هامش مشاركة السيسي ونتن ياهو في أعمال الدورة الـ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقالت الرئاسة المصرية، إن «السيسي استقبل اليوم بنيويورك نتن ياهو، بحضور سامح شكري وزير الخارجية، وخالد فوزي رئيس المخابرات العامة، واللواء عباس كامل مدير مكتب الرئيس».

وأوضح البيان أن «اللقاء شهد بحث سبل إحياء عملية السلام، وإنشاء دولة فلسطينية، مع توفير الضمانات اللازمة بما يسهم في إنجاح عملية التسوية بين الجانبين».

وخلال اللقاء، أكد السيسي «الأهمية التي توليها مصر لمساعي استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ بهدف التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس دولتين وفقاً للمرجعيات الدولية ذات الصلة».

من جانبه أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن تقديره لـ«دور مصر الهام في الشرق الأوسط وجهودها في مكافحة الإرهاب وإرساء دعائم الاستقرار والسلام في المنطقة»، بحسب ذات البيان.

ومساء الاثنين، التقى السيسي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في نيويورك أيضاً، وبحثا، حسب مصادر فلسطينية جهود إنهاء الانقسام بين حركتي «فتح»، و«حماس».

ويعدّ لقاء السيسي ونتن ياهو، العلني الأول بينهما، منذ تولي السيسي حكم مصر في حزيران ٢٠١٤.

وفي حزيران الماضي، قالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن لقاءً سرياً عُقد العام الماضي بالقاهرة، بين السيسي، ونتن ياهو.

ولفتت الصحيفة آنذاك، إلى أن هذا اللقاء هو الثاني، بعد اللقاء الذي عُقد سراً أيضاً في مدينة العقبة الأردنية في شهر شباط ٢٠١٦، بمشاركة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ووزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري.

وكانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد توقفت في شهر نيسان ٢٠١٤ بعد رفض إسرائيل وقف الاستيطان والافراج عن معتقلين قدامى في السجون الإسرائيلية.■

وفد حماس في موسكو يبحث التطورات الفلسطينيّة

التقى ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي وفد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذي يزور موسكو لبحث آخر المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية.

وأطلع وفد حماس -الذي ترأسه موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي للحركة- الجانب الروسي على نتائج الحوار في مصر وقرار الحركة حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة.

من جانبها، رحبت وزارة الخارجية الروسية في بيان بقرار حماس، واعتبرته خطوة صحيحة في إطار البرنامج السياسي الجديد الذي وصفته بـ«المعتدل» للحركة.

من جهته، قال أبو مرزوق إن الفلسطينيين يحاولون النأي بالقضية الفلسطينية عن الخلافات العربية. وأضاف أبو مرزوق في مؤتمر صحفي عقده في موسكو أن الأزمتين السورية والخليجية أثرتا بشكل كبير على الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وفي وقت سابق يوم الثلاثاء، قالت حماس إن الوفد -الذي يضم أيضاً أعضاء المكتب السياسي صالح العاروري وحسام بدران وسامي خاطر- سيجري عدة لقاءات مع مسؤولين روس في سياق تعزيز العلاقات بين الحركة وروسيا.

وأوضحت حركة حماس أنه ستتم مناقشة تطورات القضية الفلسطينية ومستجدات المصالحة الوطنية، والدور الروسي المأمول في القضية الفلسطينية.

ولفت المراسلون إلى أن حركة حماس من أكثر التنظيمات الفلسطينية التي تحرص على زيارة موسكو وتجري اتصالات مع الجانب الروسي، ونقل عن أبو مرزوق قوله إن موسكو تملك علاقات مع جميع الفصائل الفلسطينية، وإنها من الممكن أن تمارس دوراً في توحيد الصف الفلسطيني.■

١٢٠ مدرّعة وآلية أميركية لأكراد سورية

أفادت مصادر متطابقة في المعارضة السورية بإرسال الولايات المتحدة الأميركية دفعات جديدة من الأسلحة والإمدادات العسكرية إلى «قوات سورية الديموقراطية». ويأتي الدعم الأميركي لقوات «سورية الديمواقراطية» بينما تعزز أنقرة حشودها على المناطق الحدودية السورية– التركية وسط تقارير عن نية الجيش التركي شن عمليات عسكرية وشيكة ضد «وحدات حماية الشعب الكردية» في مدينة عفرين على الحدود الشمالية، وتوسيع تلك العمليات لتشمل أيضاً محافظة إدلب في الشمال السوري، التي تريد تركيا طرد «جبهة النصرة» منها لقطع الطريق أمام القوات النظامية السورية وإيران وروسيا لشن هجوم واسع في إدلب ينهي وجود فصائل المعارضة فيها نهائياً، تمهيداً لإعادتها لسيطرة القوات النظامية.

وأفادت مصادر المعارضة بأن شاحنات الأسلحة الأميركية المرسلة إلى «قوات سورية الديموقراطية» تحوي ١٢٠ سيارة من مدرعات وآليات وجرافات عسكرية، موضحين أنها دخلت من إقليم كردستان العراق إلى شمال سورية، عبر «معبر سيمالكا» الحدودي. وأضافت أن قوات «سورية الديموقراطية» ستتسلم الأسلحة الجديدة لنقلها إلى مناطق سيطرتها والمناطق التي تخوض فيها القتال على جبهات القتال في سورية.

غوتيريش يحذّر من خطر نووي يهدّد العالم

حذر الأمين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش قادة العالم، من ان تهديداً بهجوم نووي هو في أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة. وفي خطابه الاول امام قادة العالم في افتتاح الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك، دعا غوتيريش الى «عالم خال من الاسلحة النووية»، مؤكداً ان الحلّ مع بيونغيانغ «يجب ان يكون سياسياً». ورأى أن «الخطر النووي» يشكّل التهديد الرئيس، وزاد: «علينا ألا ننجح في طريقنا الى حرب».

قاعدة أميركية - إسرائيلية في الدولة العبرية

افتتحت «إسرائيل» والولايات المتحدة قاعدة دفاع صاروخي مشترك هي الأولى في الأراضي المحتلة، حسبما أعلن ضابط رفيع في سلاح الجو الإسرائيلي.

وتم الإعلان عن المنشأة العسكرية الجديدة، التي لم يكشف موقعها جنوب «إسرائيل»، قبل اللقاء بين رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتن ياهو والرئيس دونالد ترامب على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال قائد الدفاع الصاروخي الإسرائيلي الجنرال تزفيكا حاييموفيتز: «افتتحنا مع شركائنا في الجيش الأميركي قاعدة أميركية هي الأولى في إسرائيل»، موضحاً: «هناك علم أميركي يرفرف فوق قاعدة عسكرية أميركية داخل احدى قواعدنا». وأضاف ان الخطوة لا تشكل رداً مباشراً على حادث محدد أو تهديد محتمل بل تشكل مزيجاً من «الدروس المستفادة» من الحرب على غزة عام ٢٠١٤ وتحليلات الاستخبارات للمخاطر المستقبلية. وتابع: «لدينا الكثير من الاعداء حولنا، قريبين وبعيدين».

تعزيزات أميركية في أفغانستان

أعلن وزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس أن غالبية الجنود الثلاثة آلاف الاضافيين الذين سيتم نشرهم في أفغانستان تنفيذاً للاستراتيجية الجديدة للرئيس الأميركي دونالد ترامب لتعزيز الأمن، هم في طريقهم إلى هناك.

وكان ترامب أعلن في ٢١ آب الماضي، استراتيجية جديدة للولايات المتحدة في أفغانستان، تقضي على وجه الخصوص بإرسال مزيد من الجنود للتصدي لحركة «طالبان» التي تشن هجمات دامية وتسيطر على مناطق واسعة من البلاد وتقتل الآلاف من قوات الأمن الأفغانية.

وقال ماتيس في مؤتمر صحافي في البنتاغون انه لا يريد إعطاء أرقام محددة الآن، لكنه قال انه سيرسل «تحديداً ثلاثة آلاف» جندي الى افغانستان حيث سيساندون ما يقارب ١١ الفاً من القوات الأميركية المنتشرة هناك.

ويصف القادة الأميركيون الوضع في أفغانستان منذ أشهر بـ«الورطة»، رغم الدعم للشركاء الأفغان الذي كلف واشنطن نحو تريليون دولار إجمالاً.

زعيمة ميانمار خرجت عن صمتها

نددت زعيمة ميانمار أونغ سان – سوتشي بأي انتهاكات لحقوق الإنسان في ولاية راخين المضطربة. وقالت إن أي شخص مسؤول عن الانتهاكات سيحاسب بالقانون وإنها تشعر بحزن عميق لمعاناة كل من شملهم الصراع هناك. وجاء ذلك في الخطاب الأول الذي وجهته الى الأمة منذ أن أثارت هجمات لمسلحي الروهينغيا المسلمين في ٢٥ آب رداً عسكرياً أجبر أكثر من ٤١٠ آلاف من الروهينغيا على الفرار إلى بنغلادش. ورحب ديبلوماسيون غربيون ومسؤولون في مجال الإغاثة ممن استمعوا الى الخطاب بما قالته سان – سوتشي على رغم أن البعض شكك في كون ما صرحت به كافيا لتهدئة موجة الانتقادات العالمية التي واجهتها ميانمار. لكن منظمة العفو الدولية قالت إن سان – سوتشي وحكومتها «يدفنان رؤوسهما في الرمال» بتجاهل دور الجيش في العنف.

الأمم المتحدة: الروهينغا يتعرّضون لـ«أعمال وحشية»

أعلنت الأمم المتحدة، إن مسلمي الروهينغا «يتعرضون لأعمال وحشية كبيرة في إقليم أراكان غربي ميانمار» على يد قوات الجيش والميليشيات البوذية المتطرفة، وذلك في وقت بدأ محققو المنظمة الدولية بجمع شهادات الفارين من العنف، حول انتهاكات الجيش وقوات الأمن لحقوق الإنسان هناك.

وطالب رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ميانمار، مرزوقي داروسمان، في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، السلطات في ميانمار بأن «تمنح البعثة الأممية حق الوصول غير المشروط إلى إقليم أراكان». وشدد على أن «مسلمي الروهينغا تعرضوا لأعمال وحشية كبيرة في أراكان». وتابع أن «الألغام الأرضية المزروعة على الحدود بين ميانمار وبنغلاديش، تقتل وتشوّه مسلمي الروهينغا الفارين من العنف والاضطهاد نحو الأراضي البنغالية».

هنيّة يؤكد إصرار «حماس» على إتمام المصالحة

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» اسماعيل هنيّة، تمسك حركته بإتمام المصالحة الفلسطينية، وذلك فور وصوله الى قطاع غزة في ختام زيارته الى القاهرة التي تشرف على هذا الملف.

وقال هنيّة في مؤتمر صحافي في معبر رفح الحدودي مع مصر «اللجنة الإدارية في قطاع غزة لم تعد تمارس عملها، نحن مستعدون من الآن لاستقبال حكومة التوافق الوطني للدخول لقطاع غزة».

وأضاف: «جاهزون للعودة بعد عدة ايام الى القاهرة لاستئناف الحوار بين فتح وحماس، هذه دعوة صريحة وواضحة ان حركة حماس هي اليوم أكثر اصراراً وتمسكاً بانجاح هذه الخطوات، اننا ذاهبون للمصالحة بجدية وعزيمة»، معتبراً ان زيارته لمصر كانت «مهمة ووضعت أسساً استراتيجية للعلاقات الثنائية بين مصر وحماس».

كما اشار الى انها المرة الاولى التي يجتمع فيها كافة قيادة «حماس» من جميع مناطق تواجدهم، قائلاً: «نشكر مصر لاستضافتها قيادة حماس (...) وبأكثر من ١٠ من أعضاء المكتب السياسي وبأول لقاء يجمع قيادة الحركة من مناطقها الثلاث يكون في القاهرة».

البشير يدعو نازحي دارفور للعودة إلى منازلهم

دعا الرئيس السوداني عمر البشير، ضحايا النزاع في دارفور الذين غادروا الإقليم للعودة الى منازلهم، مؤكداً أن دارفور يتعافى من الحرب التي خلفت آلاف القتلى.

ومنذ ٢٠٠٣، تاريخ بداية النزاع في الإقليم الذي يساوي مساحة فرنسا، يعيش اكثر من ٢،٥ مليوني شخص في مخيمات بعد أن شردوا من منازلهم.

وقال البشير في خطاب ألقاه في حشد في مدينة الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور: «الحرب أثرت سلباً على الناس ولكنهم الآن يتصالحون»، مضيفاً: «نريد ان يعود النازحون الى منازلهم ومزارعهم وقراهم».

وبدأ البشير زيارة الى دارفور. وقال في الحشد ان «دارفور الآن يتعافى، ولكن هذا التعافي سيكتمل عندما نجمع السلاح. نريد للسلاح ان يبقى فقط في أيدي قواتنا النظامية».

قائد أميركي: إيران تواصل تزويد الحوثيين بالأسلحة

اتهم قائد الاسطول البحري الأميركي الخامس المنتشر في الشرق الأوسط نائب ادميرال – اللواء البحري كيفن دونيغان، ايران بمواصلة تهريب الأسلحة النوعية والتكنولوجيا العسكرية غير المشروعة الى اليمن، ما يسهم في تأجيج الحرب الأهلية هناك، ويتيح للمتمردين الحوثيين اطلاق صواريخ بعيدة المدى واكثر دقة على اراضي المملكة العربية السعودية.

وأوضح الأدميرال الأميركي في تصريحات صحافية من مقر قيادة الاسطول الخامس في البحرين ان «إيران تواصل تزويد الحوثيين بالأسلحة، وان نوعية هذه الاسلحة تتطور نحو الأحدث والأقوى»، مضيفاً أن «إيران تعزز ترسانة الحوثيين على نحو متزايد بالصواريخ المضادة للسفن والصواريخ البالستية والألغام البحرية القاتلة وحتى القوارب المتفجرة مثل التي هاجمت السفن المتحالفة في البحر الأحمر».

صورة أمريكية طريفة تستحق التأمل..

بقلم: حازم عياد

نقاش ساخن وجدلية تشغل الرأي العام الأمريكي والصحافة، تفوق في أهميتها التهديدات النووية لكوريا الشمالية والنهوض الاقتصادي الصيني والصراع غرب آسيا ووسطها؛ جدل محتدم يدور في أروقة البيت الأبيض؛ فوزير الدفاع ماتيس ورئيسة ترامب منشغلان تماماً بالقضية الحساسة والخطرة التي باتت تمثل تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي يفوق في أهميته تهديدات كوريا الشمالية التي باتت قريبة من أسوار الحصن الامريكي.

القضية الحساسة والخطرة تتعلق بخدمة المثليّين الجنسيّين (الشواذ) في الجيش الأمريكي فترمب يريد اقصاءهم والتخلص منهم، وماتيس متمسك بهم ومدافع شرس عن حقوقهم؛ معلناً أنه لن ينفذ ولن يلتزم قرار اللجنة المشكلة لدراسة جدوى انضمامهم للجيش ومخاطره على الأمن القومي كما يرى ترامب.

فالمعركة في شبه الجزيرة الكورية وغيرها من المواقع التي تهدد بدك الحصون الأمريكية وتزحف باتجاهها، ليست بتلك الأهمية والحساسية التي تمثلها قضية الشاذين في الجيش الأمريكي، رغم ذعر الحلفاء في طوكيو وسيؤول واستغاثاتهم المتكررة بالحليف الامريكي؛ فكوريا الشمالية لم تشغل الرجلين عن مناقشة الشذوذ وخوض حرب ضروس في البيت الابيض ليتطاير شررها في كل مكان، مهدداً بانسحاب ماتيس من إدراة ترامب او اقالته.

هذا الجدل يذكر العرب والترك بالجدل البيزنطي الذي دار في القسطنطينية في وقت كانت جيوش محمد الفاتح تدك اسوارها؛ جدل متعلق بقضية فلسفيّة عقيمة، لدرجة انها تحولت الى طرفة؛ مفادها ان النقاش كان محتدماً حول كم قرد يستطيع ان يمرّ عبر الابرة أو أن يقف عليها؛ ذات الجدل العقيم الذي عانت منه بغداد اثناء زحف المغول جدل اثاره اخوان الصفا.

أمريكا بواقعها الحالي تذكرنا بالامبراطوريات الكبرى في نهاية عهدها؛ اذ أورثها الترف والارتباك القيمي والفكري الكثير من عناصر الضعف والوهن؛ ما شجّع خصومها في كوريا الشمالية والصين وروسيا وايران وغيرها لاتباع سياسة تصعيدية؛ لعلمهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض نقاشاً حساساً يتعلق بحقوق الشواذ ومستقبلهم الباهر؛ الذي سيؤدي حسمه الى فتح كبير، حقوقي وفكري في الغرب، يمثل نقلة نوعية وحضارية تفوق في اهميتها غزو الفضاء؛ يتبعها فتوحات اقتصادية وعسكرية عظيمة للصين وورسيا وكوريا الشمالية وإيران وغيرهم، الذين باتوا على أسوار الامبراطورية الأمريكية.

انها صورة طريفة ولكنها تستحق التأمل؛ ملخصها.. الشواذ والجيش والأمريكي وكوريا الشمالية.■

الغارديان: عناصر منشقة من تنظيم الدولة تتسلل إلى تركيا

تمكن عشرات المنشقين عن تنظيم الدولة من العبور إلى الأراضي التركية، بينما مئات آخرون ينتظرون في إدلب السورية الفرصة المناسبة لعبور الحدود، وفقاً لما ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية.

وكشفت الصحيفة أن المنشقين عن التنظيم يحاولون الفرار من النقاط الساخنة، على خلفية الهزائم التي يتكبدها التنظيم على حساب جيش النظام السوري المدعوم روسيّاً، فضلاً عن قوات سوريا الديمقراطية الكردية المدعومة من التحالف الدولي.

ويوضح التقرير أن أجهزة الاستخبارات في العالم تعتبر ذلك خطراً كبيراً، ولا تثق بإمكانية إعادة تأهيل هؤلاء في مجتمعاتهم.

وبيّن أن العناصر المنشقة تسعى إلى دخول الأراضي التركية؛ للعودة لاحقاً إلى بلدانهم في المنطقة وخارجها، مشيرة إلى أن أربعة من أصول سعودية تسللوا إلى جنوب البلاد أوائل أيلول الجاري، ودفع كل منهم ألفي دولار إلى مهربي البشر؛ من أجل عبور الشريط الحدودي.

ونقلت الصحيفة عن أحد هؤلاء الأربعة، المدعو أبو سعد، قوله إن نحو ٣٠٠ عنصر سابق في تنظيم الدولة، بمن فيهم سعوديون ومصريون ومغاربة ومنحدرون من أوروبا، وجدوا مأوى مؤقتاً في ريف إدلب الشمالي، الخاضع لـ«هيئة تحرير الشام».

ولفت إلى أن هؤلاء المنشقين لا يؤمنون بـ«النصرة»، واحتشدوا معاً تحسباً لوقوع أي هجمات عليهم، مضيفاً أن فرار المنشقين من تنظيم الدولة إلى إدلب بدأ في عام ٢٠١٥.■

«الإنتربول» يشطب اسم الشيخ القرضاوي من قائمة المطلوبين

بقلم: د. علي العتوم

جاءت الأخبارُ بأن الإنتربول (الشرطة الدولية) قامت برفع اسم الدكتور يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين من الإرهاب – الشارة الحمراء. ياغيرةَ الله من هذا الاتهام الخطير، ويا ستّير من هذه الدرجة القصوى منه. إن شرّ البلية حقاً ما يضحك، لهذا العداء الشديد من مرضى النفوس وساقطي الهمم للعلماء الأعلام والرجال المخلصين لدينهم ولبلادهم وأبناء أمتهم، ويا للغَباء المركّب من متّهميهم زوراً وبهتاناً، غباء الدراية والعلم بالمآلات!!

وممن يأتي هذا الاتهام الذي اكتُشف بطلانُه، والذي لولا الكيد الواصب لما كتبت منه كلمة واحدة، لأنه من أساسه محض مَيْن وافتراء . أجل، إنه يأتي من الأقرباء وبني العمومة (وظلم ذوي القربى أشدّ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهنّد) لا لشيء، إلا أنه يأتي في سياق الموجة العالمية المعادية للإسلام، نهجه ورجاله الأطهار، وممن يتماشون مع هذه الموجة الظالمة من أبناء جلدتنا الذين قد تكون أسقطتهم أفعالهم الخسيسة بيد دوائر الاستخبارات الأجنبية، فأصبحوا أبواقاً ناعقة باسمها!!

الشيخ القرضاوي، العالم الجليل، بل العلاّمة الفهّامة الذي قطع من عمره المبارك ما ينيف على التسعين عاماً قضاها في طلب العلم وفي طاعة الله ورسوله، والدعوة إليه على هدى وبصيرة، رمز من أشهر رموز الحركة الإسلامية الراشدة، وقائد للنخبة الخيّرة من علماء المسلمين، ورئيس مؤسسة القدس العالمية، الأديب الكاتب الشاعر الخطيب المفوّه.. هذا الرجل الرباني الكبير ولا أزكيه على الله، يُزج به في قائمة المجرمين!!

الله أكبر، ما هذا السقوط وذاك الإجرام الذي ترتكبه البشرية بحق رجالاتها الأفذاذ وشيخوخها الأتقياء!! شيء لا يكاد يصدَّق أو يقبله عقل سليم أو خلق كريم، مما يجعلنا نتساءل: لِمَ كان كل ذلك، ومن تولى كبره؟! وأقول: إن المسألة لا تحتاج إلى كبير عناء للتوصل إلى الجهة التي قدّمت هذه الشكوى الآثمة للبوليس العالمي، إنها جهة عربية عرفت بعدائها الكبير للدعاة إلى الله في أرض الكنانة وجزيرة العرب، حقداً موروثاً وحديثاً من الزعامات هنا وهناك!!

إن وقوف الدكتور القرضاوي مؤيداً وداعماً بكل قوة لحركة الثورات العربية قبل ست سنوات على قادة الأمة الظلَمة، في ما سُمّيَ الربيع العربي، وتأصيل ذلك شرعياً وتأكيده، وهو من هو في وزنه علماً وفقهاً وتجربةً وشهرةً عالميةً، وانتماءه من بعدُ للحركة الإسلامية التي تلقى هجمةً دوليةً ضارية وغير مسبوقة، ومواقفه غير المائلة للزعماء المنحرفين في المحيط العربي.. كل ذلك جعله هدفاً لشكوى الحاقدين على الإسلام ودعاته، فكان أن ألقي به في هذا الوسط الوبيل.

وتحت أيّ تهمة يزج بالشيخ هنا؟! يا ليتها تهمة الإرهاب وحسبُ، وهي موضة العصر، إذنْ لقلنا قد يجد لها مقدموها تسويغاً ولو سخيفاً، فالشيخ القرضاوي يؤيد الانتفاضات العربية المطالبة بحرية الشعوب مما يمقته ويمقت أصحابه الطغاةُ في عالمنا العربي. فقد قضى هذا الشيخ التسعيني عمره بالدراسة والكتابة والتأليف والإرشاد والتوجية، ورئاسة المعاهد العلمية وحضور المؤتمرات العالمية ورئاستها.

يالله، أمةٌ تصنع بعلمائها هذه الصنائع الدنيئة كأنهم لصوص أو قطاع طرق أو أولاد شوارع، أمةٌ جديرةٌ بالسقوط كما هو واقعها المشاهد الذي أصبحت فيه مثالاً لازدراء الأمم بها والتندر عليها وعلى أوضاعها. ولكنْ لَمَا كانت حبال الكذب قصيرة كما يقولون، هيّأ الله من يدافع عن العلماء الصادقين، فكان أن أثمرت جهود المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها في لندن برئاسة السيد محمد جميل، بعد مراسلات ومحاورات مع منظمة الإنتربول عن تبيّن عُرْي هذه الاتهامات عن الصحة، وأنها ملفقة وكيديّة، فكان أن شُطب اسم الشيخ ومن معه من هذه القائمة النحسة.

وإننا إذ نحيّي المنظمة العربية هذه على جهودها المشكورة في هذا الشأن وغيره، ونطالبها بالمزيد للإفراج عن الكثيرين من المظلومين على هذه الشاكلة وغيرها، نحيّي في الوقت نفسة منظمة الإنتربول على خطوتها الجريئة هذه، وندعوها إلى أن تكونَ أكثر دقةً وحذراً في قبول الأسماء بهذه المواصفات على قوائمها، خوفاً من الوقوع في الجور وألاّ تقبل أي اسم مطلوب إلا بعد استيثاق وتحقّق، وأن تقلع عن النظام الحالي الذي تأخذ به الناس بالظنة وبمجرد تقديم أسمائهم إليها من دولهم، في هذا العصر الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، وشاع الكذب وعمّ الأفتراء.

وإننا إذ نبارك للدكتور القرضاوي براءته من هذه المَكذبة، ونسأل الله أن يمدّ في عمره ويجزيه عنا خير الجزاء على جهوده القولية والفعلية في خدمة الإسلام، ومساعيه الخيّرة في دعم الحق ونصرة الدين ونشر الدعوة في العالمين، لنذكر له فضله على أبناء هذه الأمة بما أثرى به المكتبة الإسلامية من مؤلفات بلغت العشرات، وقد تتلمذنا على بعضها منذ شبابنا في الفقة والدعوة والفكر والتربية. وما زلت أذكر في هذا الشأن كتابه: «الحلال والحرام في الإسلام» والآخر: «كيف عالج الإسلام مشكلة الفقر» والثالث: «فقه الزكاة» الذي كان موضوعَ رسالته للدكتوراه قدمها في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٣م، إذ كنت من الحاضرين مناقشتها، حيث كان كبير المناقشين فيها الشيخ الساسي رحمه الله. وكان الشيخ يوسف حينها لمّا يبلغ الخمسين، وأزيد هنا فأبارك له براءته بوصفي أحد الأعضاء المنشئين لمؤسسة القدس العالمية التي يرأسها فضيلته.

وإني لأوجه بهذه المناسبة كلمة مناصحة لقادة الأمة، لقوله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم)، فقد جاء في الأثر: صنفان إذا صلحا صلحت الأمة: العلماء والأمراء، وأن الحاكم الصالح له الحظوة العظيمة عند الله غداً يوم القيامة، فهو أول السبعة الذين يظلهم سبحانه في ظله يوم لا ظل إلا ظله، إمامٌ عادل. فليتقوا الله في شعوبهم وعلمائهم. وكلمة أخرى أوجهها لعلماء هذه الأمة كذلك، أن يتقوا الله في دينهم وفي العلم الذي يحملون، فلا يكونون فيه من الباعة يطوفون به على أبواب السلاطين لقاء رغبات رخيصة، ولينظروا أنهم يحملون علم رسول الله الذي ورّثه لهم، فزلةُ العالِم زلةُ العالَم، فلتكن الدنيا في أيديهم وليست في قلوبهم حتى يفوزوا برضوانه تعالى.■

تأييد حكم السجن المؤبد على الرئيس المصري السابق محمد مرسي

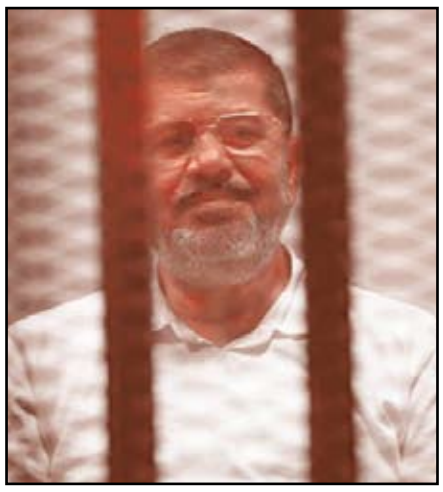

أيدت محكمة النقض المصرية حكماً بالسجن المؤبد مدة ٢٥ سنة صدر ضد الرئيس المصري السابق محمد مرسي بتهمة «التخابر مع قطر» في القضية المعروفة إعلامياً بهذا الاسم.

وشملت أحكام محكمة النقض، أعلى سلطة قضائية في البلاد، ثلاثة متهمين آخرين أيدت المحكمة في حقهم أحكاماً بالإعدام.

ويجعل تأييد المحكمة هذه الأحكام السجن والإعدام باتة وقاطعة ونهائية ولا يجوز الطعن عليها في هذه القضية.

ويصل إجمالي عدد الأحكام النهائية الباتة الصادرة في حق الرئيس المصري السابق محمد مرسي إلى حكمين لا يمكن الطعن عليهما في المستقبل عقب تأييد محكمة النقض لهما.

ويبلغ عدد سنوات السجن المقررة في الحكمين ٤٥ سنة يقضيها الرئيس السابق خلف القضبان، ولا يمكن إنهاء سجنه إلا بعفو رئاسي.

وتضمنت التهم التي حققت فيها المحكمة، والموجهة للمتهمين جميعاً، تسريب وثائق ومستندات صادرة عن أجهزة الدولة السيادية وموجهة إلى مؤسسة الرئاسة وتتعلق بالأمن القومي والقوات المسلحة المصرية وإفشائها لدولة قطر.

ولا يحق للمتهمين الطعن مجدداً ضدّ هذا الحكم النهائي، بينما يمكن المتهمين الهاربين في القضية إعادة الإجراءات جميعها حال تسليم أنفسهم أو القبض عليهم لتبدأ محاكمة جديدة.

ورفضت المحكمة الطعن المقدم من النيابة العامة على ما تضمنه حكم الجنايات في أحد أركانه من تبرئة الرئيس مرسي و خمسة متهمين آخرين من أحد الاتهامات الواردة بقرار الاتهام، والمتعلقة بالحصول على سر من أسرار الدفاع بقصد تسليمه وإفشائه إلى دولة أجنبية، وإعطاء مبالغ مالية كرشوة بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية للبلاد.

وأيدت محكمة النقض المصرية حكماً بسجن الرئيس السابق محمد مرسي ٢٠ عاماً في القضية المعروفة إعلامية بـ«أحداث قصر الاتحادية» في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٦.

ورفضت المحكمة طعناً قدمه مرسي وتسعة آخرون من كبار معاونيه على الأحكام الصادرة بحقهم.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد أصدرت حكمها في ٢١ نيسان ٢٠١٥ بمعاقبة محمد مرسي وآخرين بعد إدانتهم باستعراض القوة والعنف والاحتجاز المقترن بالتعذيب البدني لمتظاهرين خارج قصر الاتحادية الرئاسي إبان فترة حكم الرئيس مرسي.■

مصر.. سجناء سياسيّون بسجن «العقرب» يضربون عن الطعام

بدأ سجناء سياسيون بارزون في مصر، بينهم قيادات بجماعة «الإخوان المسلمين»، إضراباً عن الطعام، بمحبسهم بسجن العقرب (جنوبي القاهرة)، احتجاجاً على «المعاملة السيئة»، التي يتلقونها.

وقالت رابطة «أسر معتقلي العقرب»، إن «تسعة من معتقلي سجن العقرب، دخلوا من جديد في إضراب مفتوح عن الطعام، اعتباراً من يوم الأحد»، فيما لم يتسنّ الحصول على تعقيب أمني بشأن الأمر.

وأوضحت الرابطة أن الإضراب «احتجاجاً على سوء الأوضاع في سجن العقرب، السيئ السمعة، والتجاوزات التي يقودها ضباط بأمن الدولة والمباحث ومصلحة السجون المصرية».

وبحسب الرابطة، فإن أبرز القيادات المشاركة في الإضراب: «محمد علي بشر (وزير التنمية المحلية الأسبق)، عبد الرحمن البرّ، ومحمد وهدان، وعصام العريان، ومحمد سعد عليوة، وجهاد الحداد، وأحمد عارف، وعبد الله شحاتة (قيادات بارزة بالإخوان)، وعصام سلطان (نائب رئيس حزب الوسط الإسلامي المعارض)».

وسبق أن أشارت الرابطة إلى أن أهالي سجناء بـ«العقرب» اشتكوا من «استمرار التعنت في منحهم التصاريح لزيارة ذويهم». وتتمثل أبرز مطالب المحتجزين في سجن العقرب وذويهم في: «إدخال الأطعمة والأدوية، ومستلزماتهم الشخصية، وإزالة الحائل أثناء الزيارة، ونقل المرضى منهم إلى مستشفى السجن لتلقي العلاج اللازم».

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، الحقوقية الدولية، في تقرير من ٤٤ صفحة، الشرطة المصرية بـ«تعذيب معتقلين سياسيين وانتهاك حقوقهم»، وهو ما اعتبرته الخارجية المصرية «تسييساً وترويجاً للشائعات».■

تركيا وإيران.. لماذا ترفضان الاستفتاء الكردي؟!

بقلم: خورشيد دلي

لم تكن علاقة تركيا وإيران سيئة مع إقليم كردستان العراق طوال السنوات الماضية، فتركيا تعد الشريك التجاري الأول للإقليم، وكانت أكثر الدول انفتاحاً عليه. وكانت علاقات إيران الاقتصادية والتجارية مع الإقليم جيدة، بل إنها تفتخر بأنها أول دولة سارعت إلى نجدته، حتى قبل الحليف الأميركي عندما اقترب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من حدود أربيل، بعد سيطرته على الموصل قبل أكثر من عامين. لكن اليوم، مع إعلان أنقرة وطهران رفضهما الاستفتاء المقرر في الإقليم في ٢٥ من أيلول الجاري على الاستقلال أو البقاء ضمن الدولة العراقية، تبدو هذه العلاقة على المحك والمصير، لاسيما في ظل رفض قيادة الإقليم نداءات الدولتين بعدم إجراء الاستفتاء.

ثمة سؤال جوهري هنا: لماذا ترفض تركيا وإيران الاستفتاء؟ في محاولة للإجابة لا بدّ من التوقف عند المعطيات التالية:

أولاً: في كل من تركيا وإيران مناطق كردية متصلة جغرافياً بإقليم كردستان العراق، وفيهما أعداد كبيرة من الكرد نسبياً (في تركيا قرابة ١٦ مليون نسمة وفي إيران نحو ٨ ملايين). ولعل الخوف التركي والإيراني يتعلق بالخشية من تداعيات الاستفتاء على القضايا الكردية بداخلهما، على شكل رفع سقف المطالب والحقوق القومية، وفي العمق التفكير بدولة كردية مستقلة في عموم المنطقة، طالما أن ذلك شكلٌ ويشكّل حلماً تاريخياً لقوى وأحزاب وحركات كردستانية عديدة في المنطقة.

ثانياً: ثمة مخاوف تركية وإيرانية من أن تؤدي ولادة دولة كردية مستقلة إلى انبثاق واقع جديد في العلاقات الإقليمية والدولية في المنطقة، ولاسيما في ظل الغزل الإسرائيلي لإقامة هذه الدولة، بل ربما ترى الدولتان أن ولادتها ستجعل إسرائيل على حدودهما سياسياً وأمنياً، وهو ما يشكل تهديداً لأمنهما القومي، ومشاريعهما الإقليمية.

ثالثاً: ثمة خوف عميق لدى تركيا وإيران من أن تكون ولادة الدولة الكردية في إقليم كردستان العراق بداية مخطط أميركي، وغربي بشكل عام، لتفتيت الدولتين الإقليميتين الكبيرتين نسبياً، كونهما متعددتين قومياً ودينياً وطائفياً وسياسياً.

اردوغان وروحاني

تشكل هذه المحددات عوامل الرفض التركي الإيراني للاستفتاء الكردي، وهي تشير إلى الوضع الجغرافي الصعب للإقليم، إذ إن الأخير محاط بهما. ولعل ما يزيد من منسوب المخاوف لدى الكرد هو التلويح التركي – الإيراني المشترك (خلال زيارة رئيس هيئة الأركان العامة الإيرانية كريم باقري إلى تركيا، وكانت الأولى من نوعها منذ عام ١٩٧٩) بالقيام بإجراءات مشتركة في حال مضى الإقليم في خيار الاستقلال. لكن من الواضح أن قيادة إقليم كردستان العراق غير مقتنعة بهذه التهديدات، خصوصاً أنها ترى في الاستفتاء حقاً طبيعياً للكرد لتقرير مصيرهم. ومن ثم في ظل تأكيدها بأن دولة كردية مستقلة يمكن أن تكون حليفة ومتآخية مع الدولتين، وباقي الجوار الجغرافي، وليست في عداء معهما، بل ربما ترى أنها ستساهم في حل بعض المشكلات الحدودية في ظل الخلاف مع حزب العمال الكردستاني.

من دون شك، سيوفر الاستفتاء مرجعاً للإقليم في المضي نحو الاستقلال، ولو في مرحلة أخرى بعد الاستفتاء، لكن الحقيقة المرّة ستبقى قائمة، وهي صعوبة أن تكون الدولة الوليدة ناجحة، أو قابلة للحياة في ظل الرفض التركي والإيراني لها، إذ تظل الجغرافيا تشكل شريان الحياة الاقتصادي للدول، ولا سيما الحديثة منها.■

أردوغان يعلن بحث استفتاء كردستان مع العبادي

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الأحد أنه سيبحث مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ملف الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان العراق، مؤكداً أنهما متفقان على الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، كما تظاهر ناشطون من اليمين التركي المعارض في إسطنبول ضد الاستفتاء.

وقال أردوغان للصحفيين –قبل مغادرته إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة– إن أنقرة وبغداد متفقتان في الرأي بشأن الاستفتاء، مضيفاً: «سنجتمع مع السيد العبادي في الولايات المتحدة، ومما نراه فهدفنا واحد؛ هدفنا ليس تقسيم العراق».

وأعرب الرئيس التركي عن انزعاجه من الاستفتاء، لا سيما أن تركيا تمتلك حدوداً بطول ٣٥٠ كيلومتراً مع كردستان العراق، وأن سكان المنطقة من أكراد وتركمان وعرب ينتمون للحضارة نفسها دون اختلاف.

واعتبر أن هناك توجهاً لتقسيم العراق، مؤكداً أن تركيا لا تقبل هذا النهج، وقال إنه سيلتقي عدداً من زعماء العالم، بمن فيهم الرئيس الأميركي السيد دونالد ترامب.

وكان أردوغان قد صرح في وقت سابق بأن قرار رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني بعدم تأجيل الاستفتاء «خاطئ جداً»، كما قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم يوم السبت إن الاستفتاء مسألة أمن قومي، وإن تركيا ستتخذ الخطوات الضرورية تجاهه.

وفي إسطنبول، نظم حزب الحركة القومية اليميني المعارض احتجاجاً شارك فيه نحو ألف شخص للاحتجاج على ضم مدينة كركوك العراقية في الاستفتاء، وقال رئيس شباب الحزب كورشاد ميرجان خلال المظاهرة إن كركوك التي تعد موطناً للتركمان منذ آلاف السنين محتلة الآن من قبل قوات البشمركة وحزب العمال الكردستاني.

كما اعتبر بعض المشاركين في الاحتجاج أن الاستفتاء سيقسم المنطقة ويلقي بها إلى «النار»، وأنها مؤامرة تستهدف تركيا في نهاية المطاف.■

لك الحمد إن الرزايا عطاء

بقلم: بسام ناصر

مما جادت به قريحة الشاعر العراقي بدر شاكر السيّاب، ما قاله في قصيدته الرائعة «سفر أيوب»، بعد أن استبدت به آلام الأمراض التي أصابته في آخر حياته، فقابل ذلك كله بالتسليم والرضا وحمد الله على الرزايا التي حلت به لأنه رآها بعين التسليم عطاء من الله يستحق عليها الحمد والشكر.

كيف تحولت الرزايا إلى عطاء عند السيّاب؟ وما الذي جاش في داخله حتى قال في مطلع قصيدته: «لك الحمد مهما استطال البلاء، ومهما استبد الألم.. لك الحمد إن الرزايا عطاء، وإن المصيبات بعض الكرم..»؟ وكيف يستطيع العبد المبتلى تحويل الرزايا إلى عطاء، والمحن إلى منح؟

معاناة الشاعر العراقي بعد أن استبد به ألم المرض ووجعه، التي عبّر عنها بقوله: «شهور طوال وهذي الجراح، تمزق جنبي مثل المدى.. ولا يهدأ الداء عند الصباح، ولا يمسح الليل أوجاعه بالردى»، حالة تغشى المؤمن حين يشتد به الابتلاء، وتغالبه الرزايا والمصائب، فبقدر ما في قلبه من حقائق الإيمان ومعانيه، يكون صبره واحتسابه، وتسليمه بما قدّره الله عليه وقضاه.

حين يُذكر ابتلاء الله لعباده بالأمراض وأوجاعها، وغيرها من مصائب الدنيا، فإن الذهن سرعان ما يستذكر قصة نبي الله أيوب عليه السلام، التي قصها القرآن لتكون سلوى للمؤمنين الذين قد يمرّون بذات الحالة، ويعانون ذات المعاناة، فيتوجهون إلى كاشف الضرّ والبلوى لكشف الضرّ عنهم، وليفيض عليهم من الصبر الجميل ما يخفف عنهم عناء ما ابتلاهم به.

يقول الإمام الرازي في تفسيره: «اعلم أن قصة أيوب هي القصة الثالثة من القصص المذكورة في هذه السورة، واعلم أن داود وسليمان كانا ممن أفاض الله عليهما أصناف الآلاء والنعماء، وأيوب كان ممن خصه الله بأنوع البلاء، والمقصود من هذه القصص الاعتبار. فكأن الله تعالى يقول لنبيّه صلى الله عليه وسلم: اصبر على سفاهة قومك، فإنه ما كان في الدنيا أكثر نعمة ومالاً من داود وسليمان، وما كان أكثر بلاء ومحنة من أيوب، فتأمل في أحوال هؤلاء لتعرف أن أحوال الدنيا لا تنتظم لأحد، وأن العاقل لا بدّ له من الصبر على المكاره».

حينما نزل بنبي الله أيوب ما نزل به من الضر، لم يتسخط على ما أصابه، بل صبر واحتسب، وتوجه إلى الله سبحانه طالباً منه أن يكشف عنه الضر والبلوى، يقول تعالى حاكياً حال أيوب في مرضه وبلائه: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ. فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾ الأنبياء: ٨٣ – ٨٤.

وجاء بيان ما أرشده الله إلى فعله في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ. ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾، فأرشده إلى أن يضرب الأرض برجله، لتنبع منها عين يشرب منها ويغتسل، فيكون شفاؤه ظاهراً وباطناً مما أصابه من الأمراض التي أضرّته وأوجعته.

الابتلاء حين ينزل بالإنسان فإنه ينغّص عليه حياته، وهي حالة تصيب الناس جميعاً، فقد يبتلى الإنسان بالأمراض، وفقد الأحبة والأصدقاء، وتضييق الدنيا والمعاش.. إلى غير ذلك من أصناف الابتلاء، لكن الناس يتفاوتون في التعامل مع ذلك الابتلاء، فمنهم من يسخط ويتذمر ويكثر الشكوى، ومنهم من يصبر ويحتسب، ويشكر مولاه على كل حال من أحواله.

حينما ذكرت آية البقرة ما سيختبر الله به عباده، من «الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات» أتبعتها بالبشارة للصابرين «الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون»، هنا تظهر حقيقة الإيمان التي تحمل صاحبها على التسليم والرضا بما قدّره الله على الإنسان، فهو إن أصابته مصيبة استذكر على الفور أن كل ما يصيبه من البلايا والمصائب ما هي إلا بقدر الله، ليمتحن بها عباده ويختبرهم.

يقول الشيخ الشعراوي في خواطره التفسيرية: «نعرف أن مجرد الابتلاء ليس شراً، ولكن الشرّ هو أن تسقط في الابتلاء، فكل ابتلاء هو اختبار وامتحان، ولم يقل أحد: إن الامتحانات شر، إنها تصير شراً من وجهة نظر الذي لم يتحمل مشاق العمل للوصول إلى النجاح، أما الذي بذل الجهد وفاز بالمركز الأول، فالامتحانات خير بالنسبة إليه، إذن فقول الحق (ولنبلونّكم)، أي سنصنع لكم امتحاناً يصفي البطولة للعقيدة الجديدة».

وفي الحديث النبوي بيان لحال المؤمن حينما تصيبه السراء والضراء، يقول عليه الصلاة والسلام: «عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله له خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن إن أصابته سراء شكر فكانت خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكانت خيراً له».

هكذا حال المؤمن في ابتلائه، صبر واحتساب، وحمد لله وشكر له، مهما طال البلاء، واشتد الألم، لأنه يعلم تماماً أنه بصبره واحتسابه، ترتفع درجاته عند ربه، وتكفر خطاياه وذنوبه، ويستحق بذلك ما قاله الله في حق عباده الصابرين ﴿إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب﴾.■

الروهينغا.. بين مظالم الداخل ومصالح القوى الإقليمية

بقلم: محمد مكرم بلعاوي

في ميانمار تسود رواية موحدة مفادها أنه لا وجود لأقلية ميانمارية باسم «الروهينغا»، وأنّ مسلمي إقليم «أراكان» (أو «راخين» حسب التسمية الرسمية) هم في الحقيقة دخلاء على ميانمار، جاؤوا من بنغلاديش المجاورة مع الاستعمار البريطاني، وأنّ الوقت حان كي يتركوا البلاد بعد أن ملؤوها عنفاً ودماءً.

وفي ظل سيطرة الجيش على البلاد؛ من المفهوم رغبته في إبقاء حالة التوتر قائمة ليبرر نفوذه الكبير وحاجته إلى المزيد من الدعم والتمويل، وهو ما يعني مزيداً من السيطرة الأمنية والعسكرية على البلاد بأسرها وليس في أراكان وحده.

العسكر ومظلمة الروهينغا

كان من المهم للعسكر اللعبُ على التناقضات ونشر الكراهية، وإيقاظ غريزة الخوف من انتشار الإسلام وانحسار البوذية، مدّعين أن الروهينغا هم طليعة المسلمين التي تريد تحويل هويّة البلاد وأسلمة أهلها، رغم أنّ نسبة هذه الأقلية –وفقاً لما تزعمه الحكومة– لا تتعدى ٤٪ من السكان.

ولعل أهم ما يروّجه هذا الخطاب هو رغبة مسلمي أراكان في إحداث تطهير عرقي في الإقليم، حتى يخلو لهم ويتمكنوا من الانفصال عن ميانمار للالتحاق ببنغلاديش أو تكوين دولة خاصة بهم، مع أنّهم –حسب رواية النظام– أقليّة غير أصلية وغريبة على الولاية، وذلك رغم توافر أدلة على وجودهم في منطقتهم منذ القرن التاسع الميلادي، وبذلك ينفي النظام أي حق لهم في تقرير المصير.

إن أهم ما يميز إقليم أراكان هو نقص التنمية وضعف الخدمات، وهو جوّ موات جداً لنشر التطرف العرقي والديني لصرف الانتباه عن عدم تطوير السلطات لهذه المنطقة والارتقاء بحياة سكانها من عرقيتيْ «الراخين» –الذين يدينون بالبوذية وهم الأغلبية– والروهينغا المسلمين.

ومن خلال سياسة رسميّة ممنهجة حُرم الروهينغا الأوراق الرسمية التي يمكن أن تثبت أنّهم مواطنون في ميانمار، فقد أدت سياسة التحقق من أصلية السكان إلى حرمان الروهينغا عموماً حقوقهم الوطنية، وتحويلهم إلى كائنات فاقدة للهوية أمامها ثلاثة خيارات كلها مرة:

فإمّا البقاء في مخيمات الاعتقال الجماعي، أو التهجير خارج وطنهم، أو اللجوء إلى العمل المسلح وهو ما سيمثل بدوره سانحة للجيش لاستخدام قوة غير متناسبة ضدهم، ومدعاة لفرض مزيد من السيطرة، ليس على المنطقة وحدها، بل على ميانمار بأسرها.

ديمقراطية هضم الحقوق

حرص الغرب على انتشار الديمقراطية –المستلهمة من النموذج الغربي– في سائر أنحاء آسيا، ومارس ضغوطاً استمرت سنوات عديدة على النظام العسكري الذي حكم ميانمار حكماً مباشراً خلال ١٩٦٢–٢٠١١، وأدى في النهاية إلى عقد انتخابات عام ٢٠١٥ فازت فيها المعارضة ممثلة في حزب الرابطة الوطنية للديمقراطية الذي تقوده أونغ سان سو تشي، وعُيّن هتن كايو كأول رئيس انتُخب ديمقراطياً.

ورغم ذلك فإن الغرب لم يكن معنيّاً حينها بالقيم والحقوق المدنية للسكان في ميانمار، بل بالمصالح التجارية والاستثمارات الضخمة التي تعده بها ميانمار إذا صارت دولة أكثر انفتاحاً، وهو ما بدأ يتراجع تدريجيّاً ليحل مكانه خطاب أخلاقي مع دخول الصين على الخط وتمددها بشكل كبير في البلاد.

صحيح أن الديمقراطية جاءت بسو تشي إلى سدة الحكم رغم الموانع الدستورية، لكن الدولة العميقة –التي بناها النظام العسكري على مدى عقود طويلة تحت حكم الحزب الواحد والانتخابات الشكلية– ما زالت هي التي تحكم فعليّاً، وما زالت تسيطر على الصحافة والإعلام ومنابر التوجيه.

ولعل مقابلتها مع الصحفية مشعل حسين على قناة «بي بي سي» في تشرين الأول ٢٠١٣، وتعليقها العنصري ضد المسلمين بُعيد انتهائها بقولها: «لم يقل لي أحد إن مسلمة ستجري مقابلة معي» (وقد تفوّهت به دون ملاحظتها أن الكاميرا ما زالت تعمل)؛ تشكك في حياديتها ورغبتها المعلنة العملَ على بناء دولة ديمقراطية متعددة الأعراق. إذ أصرت سو تشي –طوال المقابلة– على تجاهل وجود الروهينغا فضلاً عن التفكير في حل لمشكلتهم، وهو ما يتماهى مع الموقف الرسمي التقليدي الذي تتبناه المؤسسة العسكرية، وأصبح هو الرأي السائد –في ما يبدو– داخل البلاد، باستثناء أصوات قليلة كشبكة ميانمار لحقوق الإنسان (BHRN).

فقد كشفت هذه الشبكة فصولاً مرعبة مما يتعرض له مسلمو ميانمار في تقريرها الصادر هذه السنة تحت عنوان «اضطهاد المسلمين في ميانمار»، ومن ذلك حرمان الهوية الوطنية، ومنع فتح المساجد المغلقة وإعادة بناء المهدم منها، والتهجير القسري من القرى وتحويلها إلى قرى خالية من المسلمين.

منذ الاستقلال وميانمار تعيش حالة من عدم الاستقرار الداخلي بسبب الخلافات العرقية، وفيها مجموعة من العرقيات الكبيرة على رأسها «الميانمارن»، ومجموعات صغيرة من الأعراق تهيمن على ما يتجاوز مائة عرقية أخرى، ما أدخل البلاد في حالة اضطراب مستمر قاد إلى الحكم العسكري الذي زاد الأمر سوءاً.

وقد انفجر الوضع عام ١٩٨٨ بثورة الطلاب التي راح ضحيتها نحو ثلاثة آلاف قتيل، وفيها نالت سو تشي شهرتها بحكم أنها ابنة زعيم البلاد السابق وكانت تتزعم المعارضة حينها، ففُرضت عليها الإقامة الجبرية عقوداً حتى خضع الجيش أخيراً لضغوط بإجراء انتخابات ديمقراطية أتت بها بنتيجة كاسحة إلى سدة الحكم.

الروهينغا والمصالح الصينية

إذا نظرنا إلى خريطة الصين وموقعها في آسيا ، يمكننا فهم الموقف الصيني الذي دعم تقليدياً نظام بول بوت في كمبوديا، ونظام كيم جيم إيل في كوريا الشمالية، والنظام العسكري في ميانمار التي تعدّ الفناء الخلفي للصين وتبنت ذات يوم أيديولوجية يسارية.

فقبل أيام قليلة زار المبعوث الخاص للحكومة الصينية صن غوزيانغ العاصمة البورمية حيث التقى نائب الرئيس، وعبّر عن تضامنه مع حكومة ميانمار ضد «الهجمات الإرهابية» التي قام بها الجيش الروهينغي لتحرير أراكان واستهدفت جنوداً ميانماريين، متجاهلاً مئات الآلاف من المسلمين الذين لجؤوا إلى الحدود البنغلاديشية وسط ظروف بالغة السوء، ومعزّزاً تصريحاً أطلقه قبل ذلك في شهر آب الماضي الناطقَ باسم وزارة الخارجية الصينية، بتفهم حق الحكومة البورمية في حفظ الأمان والاستقرار بإقليم أراكان.

لم يأت الموقف الصيني لاعتبارات أيديولوجية وتاريخية فحسب، بل لأن الصين تراهن على استقرار ميانمار وخصوصاً إقليم أراكان الذي يعدّ المدخل الرئيسي على خليج البنغال، وتبني فيه بكين استثمارات بمليارات الدولارات عبر مشروع أطلقت عليه اسم «حزام واحد طريق واحد».

ويخترق جزء من هذا المشروع الحدود الصينية البورمية في الشمال الشرقي لينتهي على شاطئ خليج البنغال، مختصراً طريق التجارة والطاقة الذي يسلك عادة ممر مالقا بين ماليزيا وإندونيسيا إلى أن يصل بحر الصين الجنوبي.

ويمكن القول إن الرغبة التي تبديها حكومات إسلامية بتغيير وضع المسلمين في ميانمار يصعب أن تتحقق بمجرد الضغط على الحكومة الجديدة أو النخبة العسكرية الحاكمة للبلاد، بل يجب العمل عن قرب مع الصينيين المتضررين الحقيقيين من عدم الاستقرار في المنطقة، الذين يتوجسون من أي تغيير سياسي أو عسكري يمكن أن تتضرر منه مشاريعهم، ويعزون حدوثه دائماً لصراعهم مع الولايات المتحدة الأميركية.

ويعزز ذلك أن الصينيين كثيراً ما يبدون براغماتية عالية عندما يتعلق الأمر بمصالحهم، وإقناعهم بأن المدخل الصحيح لحالة الاستقرار في المنطقة يكون باستيعاب المسلمين كقوة إيجابية بنّاءة في ميانمار، ومنحهم حقوقهم الوطنية ورفع مستوى البلاد الاقتصادي بنشر وترسيخ التنمية، حتى يأمن أهلها على مستقبلها وتنحسر الفتن العرقية.■

إعصار ايرما.. وأعاصير أمريكا في بلادنا

بقلم: عديّ العزيزي

كلنا شاهد او عرف ما حل بشواطئ ومدن أمريكا من أعاصير متتالية هذه الفترة، ابتداء من اعصار هارفي الى اعصار ايرما وما كان قبلهما، ومن يعلم ماذا سيكون من اسماء بعدها. وكلنا نذكر كذلك الاعصار المسمى بكاترينا الذي حل بلويزيانا سنة ٢٠٠٥ وغرقت مدينة نيو اورليانز في بحر الفيضان المتلاطم، وذلك بسبب انخفاض أراضيها عن سطح البحر، اذ يبلغ ارتفاع الولاية عن سطع البحر الى ناقص مترين ونصف في أكثر مناطق الولاية انخفاضاً، وهو ما سبب هذا الغرق والدمار في المدينة. هذا الانخفاض عن سطح البحر يذكرنا بدولة هولندا الأوروبية التي سميت بهذا الاسم كناية عن انخفاض أرضها عن سطح البحر الى سبعة أمتار أو ثمانية، وقد أصابها أعصار مدمّر سنة ١٩٥٣ أخذ شواطئها وتركها خراباً يباباً.

هذه الأعاصير التي تضرب أمريكا غرباً يقابلها أعاصير تضربها أمريكا وأوروبا شرقاً في بلادنا، وتعيث في أرضنا فساداً وإفساداً، وتصول وتجول دون أي رقيب أو عتيد، وتغض الطرف عن البغي والظلم الذي يمضي على رقاب البلاد والعباد تحت سمعها وبصرها في الدول التي احتلتها ودخلت تحت عباءتها، مخلفة أعداداً لا يمكن احتمالها من المشردين واللاجئين والقتلى والأسرى الأبرياء، الذين لا حول لهم ولا قوة من الرجال والنساء والأطفال، نراهم بين ظهرانينا وفي حوارينا وأزقتنا.

أعاصير أمريكا وأوروبا نحونا بدأت من الاستعمار في القرن التاسع عشر وربما قبل ذلك، مروراً بتدمير الدولة العثمانية، ثم احلال اليهود في فلسطين في نكبة ١٩٤٨، واحتلال باقي فلسطين واجزاء من الأردن وسوريا ومصر سنة ١٩٦٧.

ثم جاء إعصار الكويت سنة ١٩٩٠؛ فإعصار احتلال العراق سنة ٢٠٠٣

الذي نكب العراق وجعل عاليه سافله وأرداه قاعاً صفصفاً في مدنه وقراه. وما زلنا نرى تدميره وتشريد أهله حياً وعلى الهواء.

وها هو اعصار سوريا ماثل أمامنا قد شرد نصف السكان داخلاً وخارجاً بين نازح ولاجئ، وقتل مئات الآلاف من البشر وخلف الجوعى والمعذبين. وآهات المعذبين والثكالى وصرخاتهم وبكاء أطفالهم تذهب في رياح هذه الأعاصير فلا من سامع ولا من مجيب، وأهل سوريا لا بواكي لهم، ومن دون الله لا ناصر لهم.

كل هذه الاعاصير المجيّشة والمؤللة لا تكفي، فحكماً تتبعها أعاصير اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية تذر الحليم حيرانا، تسحق براءة أطفالنا، وتدمر سعادة رجالنا ونسائنا، وتودي بقيم شبابنا إلا من رحم ربي، وتنكب أعمالنا وتفقرنا، وتعود بنا الى ما وراء التاريخ لا قدّر الله في ظلمات بعضها فوق بعض، إذا أخرج الرجل يده لا يكاد يراها. ولن أطيل وأزيد في هذا، إذ لا نهاية لسرد ما نعانيه.

ورغم آلامنا وأوجاعنا، لا نقول الا ما يرضي الرب، نسال الله تعالى ان يلطف بالأبرياء منهم، وان نمدّ يد العون ما استطعنا لذوي الحاجة للمعونة، وان نقف معهم فهم أخوة لنا في الإنسانية والآدمية، فهذا ديننا وتلك شيمنا، حرّمت علينا الشماتة حتى بالأعداء، لأن ما جرى هو من آيات الله يجري على أعدائنا كما يجري على غيرهم على حدّ سواء. وندعو الله لأنفسنا ان يقوينا ويعيننا على رد الضيم والظلم عنا لنأخذ حقنا بأيدينا لا بدعائنا وحسب، وان نعدّ لذلك أحسن عدة، وان نفعل لذلك كل ما استطعنا، وان ندعو الله كذلك ان يصرفهم عنا ليلتفتوا الى انفسهم، ويثوبوا الى رشدهم. وينصرفوا الى همهم.

وأرجع الى أعاصير الطبيعة لأذكر بإعصار هولندا الواقعة على بحر الشمال سنة ١٩٥٣، الذي اجتاح شواطئها ودمرها. وقد نشرت مجلة الرسالة قصيدة للشاعر المصري المرهف المبدع –والمغمور– محمود عماد في نفس السنة، تصف الذي حل بدولة الأراضي المنخفضة هولندا، وتذكر اعصار احتلال هولندا لإندونيسيا وبريطانيا لمصر وفرنسا لمراكش، تماماً كما هو حاصل اليوم.

وبعد، فهناك شبه كبير بين أعاصير الطبيعة وأعاصير البشر؛ ذاك ان أعاصير الطبيعة سريعة ومدمّرة وتعود كل آن، وأعاصير الظلمة مدمرة... وتمضي كلمحة في عمر الزمن، ثم إذا هي ذهبت فلا تعود، ولكلّ أجل كتاب.■

منتدى أميركا والعالم الإسلامي في نيويورك

انطلق في نيويورك يوم الأحد –بحضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني– منتدى أميركا والعالم الإسلامي الثالث عشر، الذي تنظمه اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات بالخارجية القطرية، وتشارك فيه نخبة متميزة من السياسيين والمسؤولين والأكاديميين من الولايات المتحدة وأنحاء العالم الإسلامي.

تبحث الدورة الحالية لمنتدى أميركا والعالم الإسلامي ملف اللاجئين في الشرق الأوسط وأفريقيا وتأثيره على أوروبا، وظاهرة الحركات اليمينية في أوروبا، فضلاً عن التحديات التي تواجه كبريات المدن العربية، وظاهرة الإرهاب العالمي.

واتخذ المنتدى منذ نشأته قبل ١٥ عاماً أهدافاً رئيسية أبرزها تعزيز فرص التعاون بين العالم الإسلامي وأميركا، وإبراز الوجه المشرق للإسلام والمسلمين، وتحسين الصورة المشوهة في الغرب.

وأجمع المشاركون بالدورات السابقة للمنتدى على أن المشكلات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة والمسلمين ناجمة عن سوء الفهم الذي نتج عن المفاهيم الخاطئة، التي تكاد تصبح ثابتة في السياسة والمواقف الأميركية تجاه العرب والمسلمين.

الجلسة الختامية للمؤتمر

شهد اليوم الختامي لمنتدى أميركا والعالم الإسلامي في نيويورك عدة مناقشات تناولت عدداً من أبرز القضايا في العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط، من بينها الديمقراطية والتعددية ومستقبل الحركات الإسلامية.

وقال مراسلون إن جلسات المنتدى حاولت تشخيص المسببات الأساسية للعنف في العالم العربي، واقتراح حلول لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب.

وأضاف المراسل أن جلسات اليوم الختامي بحثت أيضاً مسائل التعددية والديمقراطية، وناقشت الأوضاع الراهنة في مصر بعد التحولات الكبيرة التي حدثت منذ عام ٢٠١١.

تجارب الحركات الإسلامية

وناقش المجتمعون تجارب الحركات الإسلامية في سياقات وطنية، سواء كانت إقليمية أو جيوسياسية، وأكدوا ضرورة تقييم آلية الحوار الدائر في ظل الانقسامات الأيديولوجية بين المجموعات السياسية المختلفة.

واستهدفت جلسة أخرى تحت عنوان «اللاجئون والمدن» التوصل إلى عدد من التوصيات حول أفضل الممارسات للمدن التي تواجه تحديات تتعلق بالهجرة، وأكد المشاركون في الجلسة ضرورة فهم الاختلافات بين اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للاجئين وحمايتهم بموجب القانون الدولي.

إعادة الإعمار

وبحثت آخر جلسة في المنتدى كيفية العمل على إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات في الدول التي مزقتها الحروب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وحضر أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى، الذي تنظمه اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات في وزارة الخارجية القطرية، الذي شاركت فيه نخبة من السياسيين والمسؤولين والأكاديميين من الولايات المتحدة وأنحاء العالم الإسلامي.

ودعا وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في افتتاح المنتدى المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة التدابير لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وقال إن الفشل في معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف سيسهم في استمراره.■

اتهام أممي للنظام السوري باستخدام أسلحة محرّمة

جددت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في سوريا؛ اتهامها للنظام السوري باستخدام أسلحة محرمة دولياً في عدة حالات ضدّ المدنيين، وذلك في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

من جهتها، طالبت كارلا دل بونتي المستقيلة من اللجنة بتشكيل محكمة دولية للنظر في الجرائم المرتكبة في هذا البلد الغارق في الحرب منذ سبع سنوات وسط إفلات تام من العقاب، بحسب آخر كلمة لها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وقالت القاضية السابقة المعروفة بصراحتها وعفويتها: «سبع سنوات من الجرائم في سوريا وسط إفلات تام من العقاب.. هذا ليس مقبولاً»، مضيفة: «كان يمكننا أن نحصل من المجتمع الدولي ومجلس الأمن على تشكيل محكمة تعنى بجميع الجرائم المرتكبة في سوريا»، وتساءلت: «لم لا يمكن الحصول على محكمة؟».

وطلبت لجنة التحقيق حول سوريا التابعة لمجلس حقوق الإنسان الأممي عدة مرات من مجلس الأمن الدولي إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، واصطدمت مبادرة بهذا الاتجاه عام ٢٠١٤ في مجلس الأمن بمعارضة الصين وروسيا الداعمة الرئيسية لدمشق.

وأسفر النزاع السوري عن مئات الآلاف من القتلى، وملايين النازحين واللاجئين.

وسبق أن أصدرت اللجنة التي يرأسها البرازيلي باولو بينييرو ١٤ تقريراً، لكنها لم تحصل على إذن من دمشق للتوجه إلى سوريا.

وكانت دل بونتي السويسرية (٧٠ عاماً) عضواً في لجنة التحقيق الأممية لسوريا منذ أيلول ٢٠١٢، لكنها أعلنت يوم ٦ آب الماضي أنها ستستقيل بسبب إحجام مجلس الأمن عن التحرك.

وقالت آنذاك: «صدقوني لم أر مثل الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في سوريا، لا في رواندا ولا في يوغسلافيا السابقة».

وتولت دل بونتي منصب المدّعية العامة في محكمة الجزاء الدولية ليوغسلافيا السابقة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٧، ونجحت في إدانة الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش أمام القضاء الدولي. كما عرفت بمطاردتها لمجرمي الحرب في رواندا.

قطر تطالب بمحاكمة «مجرمي سوريا»

ودعا علي المنصوري، المندوب الدائم لقطر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، خلال الحوار التفاعلي مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في مجلس حقوق الإنسان، المجتمع الدولي وخاصة

مجلس الأمن، إلى «تقديم المزيد من الدعم إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق حول الجرائم بسوريا».

وجددت قطر دعمها لجميع الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، وفقاً لبيان «جنيف ١» وقرارات مجلس الأمن، حسب وكالة الأنباء القطرية الرسمية.

وينص بيان «جنيف ١» على «إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية» على أن تقوم بالتهيئة لدستور ولمستقبل جديد في سوريا.■

أردوغان في الأمم المتحدة: المجتمع الدولي ترك الشعب السوري وحيداً

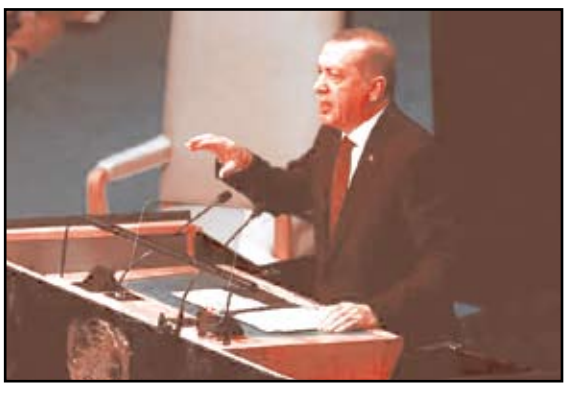

قال أردوغان في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: ينبغي لنا تطوير نظرة جديدة من أجل السلام العالمي.

– بذلنا وسنواصل بذل كافة أشكال الجهود السياسية والإنسانية لحل الأزمة في سوريا.

– للأسف المجتمع الدولي ترك الشعب السوري وحيداً.

– أدعو الإقليم الكردي في العراق إلى التخلي عن استفتاء الانفصال.

– أدعو أمام العالم جميع الدول والمؤسسات الدولية التي تركت جميع أعباء أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ على تركيا وحدها إلى الالتزام بوعودها.

– إن تجاهل موقف تركيا الصريح والواضح من استفتاء الإقليم الكردي بالعراق قد يفتح الطريق أمام فترة تخسر فيه حكومة الإقليم الإمكانات التي تتاح لها. يجب علينا جميعاً العمل سوياً من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار بدل إشعال فتيل صراعات جديدة.

– ما يشهده إقليم أراكان أشبه بتطهير عرقي. تدّعي محاربة «داعش» في المنطقة هي في الواقع لا تمتلك مثل هذا الهدف، وهي تستخدمه مطيّة لتمرير مخططاتها.

– المجتمع الدولي فشل في مواجهة التحديات الإنسانية التي يواجهها مسلمو أراكان، كما فشل قبل ذلك بسوريا أيضاً.

– العراق بحاجة إلى تحقيق مصالحات قائمة على أساس وحدة أراضي البلاد، وأهداف تتمثل بإنشاء مستقبل مشترك للجميع.

– في حال لم يتم التصدي لمأساة الروهنغيا في ميانمار فإن ذلك سيبقى وصمة عار في تاريخ البشرية.

– لا بدّ من تجنب الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى نشوب أزمات جديدة وصراعات في المنطقة مثل مطالبات الاستقلال.

– ممارسات تنظيم «ب ي د/ ي ب ك» الرامية إلى التغيير الديموغرافي ومصادرة أملاك الشعب، وقتل أو نفي من يعارضونه في المناطق التي يسيطر عليها في سوريا هي جريمة ضد الإنسانية.

– كل التطورات والمآسي الإنسانية تؤكد أحقيتنا كتركيا في الدعوة لإعادة هيكلة مجلس الأمن تحت شعار «العالم أكبر من خمسة» الذي جعلناه رمزاً.

.. ترامب لأمير قطر: الأزمة الخليجية ستحل بوقت سريع للغاية

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال لقائه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء الثلاثاء، إن «لديه شعوراً بأن الأزمة الخليجية ستحل بوقت سريع للغاية».

وذكرت قناة الجزيرة أن أمير قطر قال لترامب خلال اللقاء: إن «مساعيك للتوسط سوف تساعد كثيراً من حل الأزمة مع جيراننا».

وتابع: «لطالما قلنا إننا منفتحون على الحوار (لحل الأزمة) وسوف نبقى كذلك». وأكد أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة «قوية وتاريخية».

وجدد أمير قطر، في كلمته أمام الدورة الـ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، مساء الثلاثاء، دعوته لحوار «غير مشروط» لحل الأزمة الخليجية قائم على الاحترام المتبادل للسيادة. ودعا إلى إبرام ميثاق دولي بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية.

ووصف آل ثاني الإجراءات، التي قامت بها الدول التي «حاصرت» بلاده، بـ«الغدر والإرهاب».

وقال في هذا الصدد: «لقد تدخلت الدول، التي فرضت الحصار الجائر على قطر في الشؤون الداخلية للدولة عبر الضغط على مدنييها بالغذاء والدواء وصلات الرحم، لتغيير موقفهم السياسي لزعزعة الاستقرار في دولة ذات سيادة. أليس هذا أحد تعريفات الإرهاب».

وتعصف بالخليج أزمة بدأت في ٥ حزيران الماضي، إثر قطع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر بدعوى «دعمها للإرهاب»، وهو ما تنفيه الدوحة بشدة.■

الجماعة الإسلامية في صيدا تلتقي أهالي موقوفي أحداث عبرا

القرار الصادم لرئيس المحكمة العسكرية، وعدم الأخذ بالإخبار المقدم من أكثر من طرف حول مشاركة سرايا حزب الله في معارك عبرا تحت عنوان (من أطلق الرصاصة الأولى)، والشعور بتبخر الوعود التي أطلقها أكثر من مسؤول ومرجعية سياسية ودينية حول العفو العام، كل ذلك كان محور اللقاء الذي جمع نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية في لبنان د. بسام حمود في مركز الجماعة في صيدا بأهالي موقوفي أحداث عبرا للتباحث بتطورات قضية أبنائهم وما آلت إليه الأمور، خاصة بعد الجلسة العاصفة التي جرت يوم الثلاثاء ٢٠١٧/٩/١٢ في المحكمة العسكرية.

وتم التوافق خلال اللقاء على سلسلة من التحركات تبدأ بزيارة المرجعيات السياسية والدينية في صيدا وخارجها لتأكيد المظلومية الواقعة نتيجة عدم الأخذ بالإخبار، ما يشكل خللاً في مفهوم المساواة ومقتضيات العدالة، عندما يتم تغييب طرف أساسي كان سبباً وشارك في كل مجريات الأحداث الأليمة التي جرت في عبرا، والذي لو تم استدعاؤه ومثوله أمام القضاء لتغيرت مجريات المحاكمة وصولاً للحقيقة وتحقيق العدالة.

النائب عماد الحوت يلتقي أهالي موقوفي أحداث عبرا في مركز الجماعة الإسلامية في صيدا

التقى النائب الدكتور عماد الحوت أهالي موقوفي أحداث عبرا في قاعة مركز الجماعة الإسلامية في صيدا، بحضور نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الدكتور بسام حمود.

وجرى خلال اللقاء البحث بتطورات قضية موقوفي أحداث عبرا، حيث قدم الأهالي شرحاً لمعاناتهم الاجتماعية والمعيشية، والظروف المتعلقة بتوقيف أبنائهم والظلم الواقع عليهم نتيجة إصرار رئيس المحكمة العسكرية على إصدار الأحكام في ٢٨-٩-٢٠١٧، واللقاءات التي أجريت مع مختلف القوى السياسية الفاعلة في المدينة.

وفي ختام اللقاء قال الدكتور الحوت: لقاء اليوم مع أهالي الموقوفين بأحداث عبرا في ظل توجه لدى المحكمة العسكرية لإصدار أحكام في ظرف لا يساعد القضاة على إصدار أحكام عادلة، نتيجة الضغط المعنوي بعد الأحداث الأخيرة في جرود عرسال ورأس بعلبك، مع إصرار المحكمة العسكرية على عدم الأخذ بالإخبار الذي قدم الى النيابة العامة وللمحكمة نفسها من قبل المحامين حول وجود طرف ثالث كان هو السبب بالبدء بهذه المعارك والإيقاع بين الجيش والأهالي، وبالتالي ستكون سلسلة من اللقاءات سنقوم بها على المستوى الرسمي في محاولة لتأجيل صدور الأحكام لإيجاد بيئة مناسبة للقضاة ليأخذوا أحكاماً عادلة من ناحية، ولتأكيد الأخذ بالإخبار الذي قُدّم لهم، في نهاية الأمر هذا الإخبار سينعكس حكماً على الأحكام وبالتالي على عدالة هذه الأحكام.

نتوقع أن المحكمة العسكرية ستكون من الموضوعية والعقلانية حيث انها ستستجيب لطلب تأجيل النطق بالأحكام، وانها ستأخذ بنهاية الأمر القرار الصائب.

بمن نأنس بعدك يا سليم؟

الأخ سليم عبيد، كان من أوائل الذين استجابوا لنداء الدعوة الإسلامية، وهو الذي احتضنها طالباً فمربياً في مدرسة الإيمان الإسلامية في السفيرة – الضنية العليا.

كان صاحب طرفة ونجابة، وكان صلباً وعنيداً في مواجهة خصوم الدعوة الإسلامية مهما كان شأنهم، وقد انفرد بتسمية خاصة يطلقها على هؤلاء المعاندين للدعوة، بأن سماهم «الملأ»، كما ذكر في القرآن الكريم.

تتلمذ على يد الرعيل الأول من جيل الدعوة في الضنية، وكان جمّ العطاء، فتبرع بسطح منزله ليبني عليه مركزاً للجماعة الإسلامية، وما زال قائماً في عين التينة حتى الآن.

انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الخميس ٢٠١٧/٩/٧ في المستشفى بطرابلس. نسأل الله تعالى أن يتغمده برحمته، وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

أبو مازن

الجماعة الإسلامية في صيدا تستقبل وفداً أهلياً من مخيم عين الحلوة

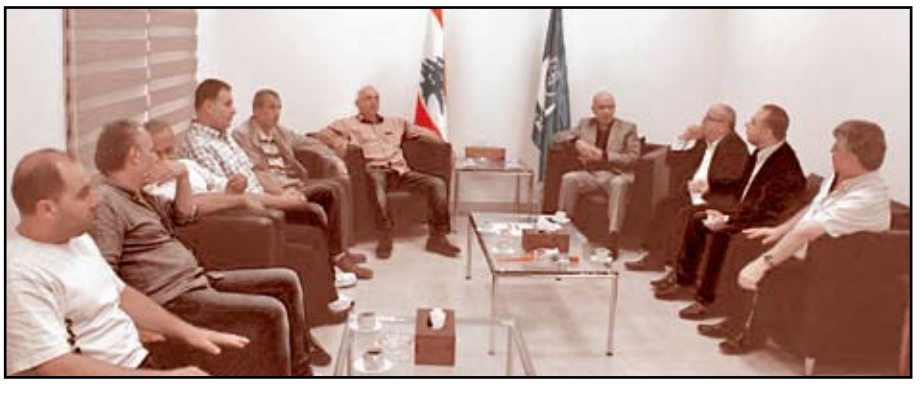

استقبل نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان د. بسام حمود في مكتب الجماعة في صيدا وفداً من لجنتي «لوبية» برئاسة أبو وائل زعيتر و«حطين» برئاسة علي أصلان بحضور مسؤول ملف المخيمات عضو اللجنة السياسية أحمد الحبال. جرى خلال اللقاء البحث في القضايا الاجتماعية والمعيشية وبالأوضاع العامة في مخيم عين الحلوة، ولا سيما موضوع الجدار الاسمنتي الذي يبنيه الجيش اللبناني حول المخيم وانعكاساته الاجتماعية والحياتية على المخيم وأهله. وشرح الوفد للدكتور حمود تداعيات بناء الجدار على كافة الصعد، وخاصة انه سيضم «مجمع منصور عزام» الذي توجد فيه عدة مرافق حيوية هامة لابناء المخيم..

وأكد الدكتور حمود موقف الجماعة الرافض أساساً لبناء الجدار، ووعد بمتابعة الموضوع مع الجهات المعنية من أمنية وسياسية ودينية، للحفاظ على ما بقي من مقومات اجتماعية داخل المخيم، تعاطفاً مع معاناة الشعب الفلسطيني ودعماً لصموده واستمرار مسيرة كفاحه ضد العدوّ الصهيوني حتى تحقيق حق العودة.

فعاليات المنظمة العربية في الدورة ٣٦ لمجلس حقوق الإنسان بـ«جنيف»

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ظهر الاثنين، أولى فعالياتها على هامش مشاركتها في أعمال الدورة ٣٦ لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة التي تتواصل في مقر الأمم المتحدة في جنيف.

تناولت الفعالية «حقوق الإنسان وتداعيات الإرهاب في المنطقة العربية»، وتحدث خلالها علاء شلبي الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وحافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وعرفات الرفيد المدير التنفيذي لمركز التأهيل والمعلومات في مجال حقوق الإنسان في اليمن، وأدار المناقشات محمد راضي، المدير التنفيذي للمنظمة العربية.

وأشار الأمين العام للمنظمة، إلى تنامي مخاطر وأنماط الإرهاب في المنطقة العربية اتصالاً بتنامي النزاعات المسلحة الدولية والداخلية في سبع ساحات عربية، وتأثيراتها المتزايدة على الوضع في بلدان الاستقرار النسبي الأخرى في المنطقة، وما تسفر عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخاصة الحق في الحياة والسلامة الشخصية وتعقيدها لفرص التسوية السلمية النزاعات، فضلاً عن تأثيراتها الفادحة على مصادر دخل رئيسية للدول، وبالتالي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن المنطقة تحولت بسبب الحرب الدولية غير المنضبطة على الإرهاب عقب جريمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ساحة مواجهة رئيسية عالمياً، وما لبثت أن تعمقت الحرب فيها عقب الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وما سببه من التحول عن القضية الفلسطينية إلى تفجير الصراع السني الشيعي في المنطقة، وانغماس تنظيمات الإرهاب في هذا الصراع على الطرفين حتى الآن.

وتطرق الأمين العام للمنظمة إلى ما رافق تصدي الحكومات العربية للإرهاب من تغول على حساب حقوق الإنسان والحريات، بما وفر دعماً غير مباشر للإرهاب استفادة من أخطاء مكافحة الإرهاب، فضلاً عن استخدام مكافحة الإرهاب في تضييق المجال العام، وأبرزها في مجال حريات التعبير والتجمع من خلال قوانين جرائم المعلومات والنشر والجمعيات، وساعدها على ذلك الكوارث التي رافقت الحملات الدولية ضد الإرهاب وضد تنظيم «داعش» بصفة خاصة، على نحو أكد استخدام أطراف إقليمية ودولية للإرهاب في صراعاتها السياسية.

ومن جانبه أوضح حافظ أبو سعدة، أن محاولات الإرهابيين التذرع بمبررات سياسية، والتأثير الكبير للإرهاب على الناس، وخاصة سكان بعض مناطق شمالي سيناء، واستهداف المواطنين المسيحيين، وتدمير السياحة وجذب الاستثمارات. وعن الإرهاب ومكافحته في اليمن، أوضح عرفات الرفيد، أن نشأة الظاهرة الإرهابية في اليمن بدأت مع عودة المقاتلين من افغانستان، وتزايدت بعد تدمير المدمرة الأمريكية «كول» في ميناء عدن، وتوظيف النظام السابق للإرهاب في علاقاته الدولية، وتفاقم غارات الطائرات بدون طيار الأمريكية التي أوقعت الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين، وتطورت مؤخراً بإنزال قوات عسكرية أمريكية على الأرض.■

كلمة طيبة

سجالات لبنانية بعد حرب أهلية في سوريا

بقلم: حازم الأمين

يفترض السياسيون اللبنانيون أننا نحن معشر مواطنيهم مجموعة حمقى، وهم أحياناً يصيبون بافتراضهم هذا وأحياناً يخطئون، ذاك أن واحدنا ليس على سويّة ذكاء متواصلة. نخطئ مرة فيجروننا وراءهم، ثم يعود نفر منا ليحاول تصويب شططه.

ومناسبة حفلة جلد النفس هذه، السجال اللبناني حول ما حصل في عرسال عام ٢٠١٤، حين أقدم كل من «داعش» وجبهة النصرة على غزو البلدة وأسر حوالى عشرين عسكرياً لبنانياً فيها.

يريد «العونيون» فتح تحقيق بهذه الواقعة بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات عليها، ويلمحون إلى أن المسؤول عن قرار عدم إقدام الجيش اللبناني على تحرير الجنود الأسرى هو رئيس الحكومة السابق تمام سلام وقائد الجيش السابق جان قهوجي.

لماذا لم يدخل الجيش إلى عرسال؟ الهدف من هذا السؤال سياسي وثأري، لكنه بموازاة ذلك، ينطوي على درجة عالية من استغباء اللبنانيين! الجميع يعرف لماذا لم يدخل الجيش إلى عرسال، فالبلدة حينذاك كانت تضم حوالى مئة وخمسين ألف مواطن لبناني ولاجئ سوري، وقرار الدخول إليها عسكرياً سيعني مواجهة غير مضمونة النتائج، والجيش كما الحكومة لا يتحملان تبعات احتمالاتها، ولا سيما أن الحدود لم تكن واضحة بين مناطق انتشار المسلحين الغزاة، والمدنيين من أهل عرسال واللاجئين السوريين. هذا الجواب البديهي يفتح الباب أمام سؤال ثان حملت الإجابات اللبنانية عنه استغباءً موازياً لعقول اللبنانيين. هل كانت عرسال بمواطنيها ونازحيها بيئة حاضنة للمسلحين الغزاة آنذاك بحيث تمكنوا من التحصن بين المدنيين؟ هناك جوابان عن هذا السؤال، الأول يقول إن المقاتلين الغزاة غرباء عن البلدة، وهم استهدفوا أهلها كما استهدفوا الجيش اللبناني، والثاني يقول إن عرسال بيئة حاضنة لـ«داعش» والنصرة، وإن لعناصر الجماعتين عائلات في مخيمات اللاجئين فيها، وإن مواطنين من عرسال سهلوا عملية الغزو هذه. الجوابان يغفلان الحقيقة، على نحو ما تغفل السياسة في لبنان كل الحقائق.

لمسلحي الجرد المنحدرين عائلات في مخيمات اللاجئين، لا بل إن لبعضهم عائلات من أهل عرسال. ولآخرين منهم عائلات في طرابلس، لكن كل هذا لا يُغفل حقيقة لبنانية تتمثل في أن ما يحصل في سوريا هو أيضاً حرب أهلية لبنانية. ثمة مقاتلون «أهليون» لبنانيون يقاتلون مع فصائل تحارب النظام، وآخرون يقاتلون مع النظام.

أهل عرسال والنازحون إليها ضد النظام في سوريا، وهذه الحقيقة انبنى عليها واقع أهلي وديموغرافي. انبنى عليها أن ثمة عائلات استُقبلت في البلدة بصفتها ضحيّة، وهي ضحية فعلاً، وعلاقات مع مقاتلين في الجرود تحولوا لاحقاً إلى «داعش» والنصرة واستمرت العلاقة معهم. «حزب الله» تعامل مع هذا الواقع ميدانياً، على الرغم من خطابه التحريضي. الأصداء اللبنانية (المسيحية تحديداً) لخطاب الحزب التحريضي حاولت توظيف هذا الواقع في مساعيها الثأرية، مغفلة حقيقة أن أي تسوية بين الجماعتين الأهليتين (الشيعية والسنّية) ستكون هي ضحيّته. صفقة الباصات نموذج عن هذا الاحتمال، ففي ظلها تم إغفال الحق اللبناني في محاسبة قتلة عناصر الجيش اللبناني.

الدعوة إلى محاسبة من يقف وراء قرار عدم زج الجيش في مواجهة أهلية، وظيفتها لا تتعدى تجديد التحريض الداخلي. ولكي نصدّق أن مطلقيها معنيون بمحاسبة المتساهلين بحياة جنودنا، يجب عليهم أن يرفقوا دعوتهم إلى التحقيق بدعوة إلى التحقيق في أسباب وموجبات السماح لقتلة الجنود بمغادرة الجرود بالباصات. وهذا باب للاقتصاص من القتلة، مثلما الدعوة إلى التحقيق باب للاقتصاص من المتساهلين بحياة جنودنا.

في الجزء الأول من التحقيق، يقول تمام سلام إنه مع نشر محاضر اجتماعات مجلس الوزراء لكشف حقيقة ما حصل، أما الجزء الثاني من التحقيق، أي موجبات السماح لقتلة الجنود بمغادرة الجرود سالمين، فهي لدى «حزب الله»، وهذا ما لم يسأله عنه أحد.■

المحكمة العسكرية والملائكة

بقلم: أواب إبراهيم

تسير محاكمة الشيخ أحمد الأسير ورفاقه نحو الحسم، سواء اكتملت عناصر المحاكمة أم لم تكتمل، بعدما ضربت المحكمة العسكرية عرض الحائط بأصول المحاكمات القضائية.

رئيس المحكمة في الجلسة الأخيرة لم يكتف بردّ جميع طلبات وكلاء الدفاع عن الأسير بل اتهمهم بالمماطلة وعرقلة العدالة وطردهم من قاعة المحكمة، وقرر تعيين محام عسكري (ضابط) للأسير، وأنهى الاستجوابات على أن تبدأ المرافعة في الجلسة التالية. وختم رئيس المحكمة إجراءاته بالقول «علينا ألاّ ننسى شهداء الجيش، ونحن مسؤولون عن إعطاء الحق لهذه الدماء»، وهي عبارة لاعلاقة لها بالقانون وربما هي أقرب الى الشعر، وهي تحمل في طياتها حكماً مسبقاً بإدانة المتهمين وتعاطفاً مع جهة الادعاء.

لن نقف عند هذا التفصيل، لكن ما يجب الوقوف عنده هو الطلبات التي تقدم بها وكلاء الدفاع عن الشيخ الأسير، والتي اعتبرها رئيس المحكمة مماطلة ورفض الاستجابة لها. وكلاء الدفاع طالبوا المحكمة بالاستماع إلى عدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الذين يفترض وكلاء الدفاع أن لديهم معلومات ستفيد المحاكمة. وبما أنه يفترض بالمحكمة أن لاتكون متأثرة بأي ضغوط سياسية، وأن تطبق القانون وتحرص عليه، وبما أنه يفترض أن جميع اللبنانيين تحت سقف القانون في خدمة العدالة، فإن الموقف الطبيعي هو الاستجابة لهذه الطلبات طالما أنها – حسب الدفاع – ستساهم في جلاء الحقيقة. لكن المحكمة رفضت الطلب وعزلت المحامين وعيّنت للمتهمين محام اختارته هي رغم أنوفهم. ربما يكون وكلاء الدفاع مخطئون في تقديرهم، وربما يتبّين أن شهادات الشهود أكدت إدانة الأسير ورفاقه، لكن طلب الاستدعاء حق ليس للمحكمة رفضه دون مبرر، وهو لايبيح حكماً اتهام وكلاء الدفاع بعرقلة سير العدالة ومنعهم من دخول قاعة المحكمة.

ليست هي المرة الأولى التي ترفض المحكمة طلبات جهة الدفاع، فقد سبق لها أن رفضت التحقيق في إخبار قدمه المحامون يطالب بالتحقيق في هوية من أطلق الرصاصة الأولى وأشعل فتيل المعارك. يستند هذا الإخبار إلى صور ومقاطع مصوّرة وتسجيلات صوتيّة انتشرت في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة لشهادات العديد من أبناء منطقة عبرا الذين شاهدوا بأعينهم مشاركة عناصر حزبية مسلحة في المعارك. ربما يتبيّن أن هذه العناصر هي من بدأت إطلاق النار، فاختلط الحابل بالنابل واشتعلت المعارك بعدها، وهذا يعني أن المواجهة لم تكن متعمدة من طرف الأسير ورفاقه، وربما يتبين أن مشاركة العناصر الحزبية اقتصرت على مساندة الجيش اللبناني في معركته، وأنها كانت بالتنسيق معه، وهدفت للتسريع بحسم المعركة والحدّ من الخسائر. في كلا الحالين على المحكمة التحقيق في هذا الإخبار لعلاقته الوثيقة بمضمون القضية. أما أن تطمس المحكمة كما كل الطبقة السياسية رأسها في الرمال، وتحاول نفي ما هو مؤكد ومعروف لدى أبناء صيدا من مشاركة طرف ثالث في المعركة، فهذا يُفقد المحكمة العسكرية مصداقيتها والثقة في أحكامها ويدفع للتشكيك بها.

الرفض المتكرر وغير المبرّر لطلبات وكلاء الدفاع دفعهم للاستنكاف عن السير بالمحاكمة، الأمر الذي اعتبرته المحكمة العسكرية مماطلة، علماً أن الاستنكاف هو حق من حقوق الدفاع وليس لأحد سلبه. وهو بكل الأحوال ليس بدعة ابتدعها وكلاء الدفاع عن الأسير، فاللبنانيون يذكرون استنكاف المحامي أدمون نعيم (وكيل الدفاع عن سمير جعجع) بسبب عدم تطبيق الطرق القانونية لناحية توقيفه في سجن وزارة الدفاع.

من المعروف في القضاء، أنه إذا تبيّن وجود علاقة أو مصلحة أو صلة تربط القاضي أو أحد أقربائه بالمدعي أو المدعى عليه، فإن عليه التنحي ويتم تعيين قاض آخر ليحل مكانه. فكيف هو الحال بالنسبة لمحكمة اسمها «عسكرية»، مشكّلة من عدد من الضباط وقام بتعيينهم قائد الجيش، وهم ينظرون في ملف مقتل عدد من عناصر الجيش في أحداث عبرا. ألن يكونوا متعاطفين حكماً مع جهة الادعاء (الجيش اللبناني) في مواجهة المدّعى عليهم أياً كانوا؟! أم أن قضاة المحكمة العسكرية ملائكة ليسوا من البشر؟!

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	المحرّم	أيلول	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٣	٢٣	٥٤	٤	٢٦	٦	٣٠	١٢	٥٨	٣	٣٥	٦	٥٦	٧
الأحد	٤	٢٤	٥٤	٤	٢٨	٦	٣٠	١٢	٥٧	٣	٣٣	٦	٥٥	٧
الإثنين	٥	٢٥	٥٥	٤	٢٨	٦	٣٠	١٢	٥٦	٣	٣٢	٦	٥٣	٧
الثلاثاء	٦	٢٦	٥٦	٤	٢٨	٦	٢٩	١٢	٥٥	٣	٣١	٦	٥٢	٧
الأربعاء	٧	٢٧	٥٧	٤	٢٩	٦	٢٩	١٢	٥٤	٣	٢٩	٦	٥١	٧
الخميس	٨	٢٨	٥٨	٤	٣٠	٦	٢٩	١٢	٥٣	٣	٢٨	٦	٤٩	٧
الجمعة	٩	٢٩	٥٨	٤	٣٠	٦	٢٨	١٢	٥٢	٣	٢٧	٦	٤٨	٧

تصدرها
شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: www.al-aman.com Web page:
البريد الإلكتروني: info@al-aman.com E.mail:

صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧